

# الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة

(دراسة مقارنة)

٢٠٠٤ - ١٩٨٨

إياد الرياحي

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

٢٠٠٦

Readings in Globalization, the Global Justice Movement  
and Palestinian Liberation

**Eyad Al Ramhi**

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian  
Institute for the Study of Democracy  
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine  
2006

ISBN 9950-312-??-?

This book is published as part of an agreement  
of cooperation with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة  
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية  
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين  
هاتف: ١١٠٨ ٢٢٩٥ ٠٠٩٧٠، فاكس: ٢٨٥ ٢٢٩٦ ٠٠٩٧٠  
٢٠٠٦

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن - النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع  
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ ٠٢

---

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس  
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

# المحتويات

## مقدمة

مصطلحات الدراسة

أسئلة الدراسة

منهجية الدراسة

الأدوات البحثية

فصول الدراسة

## الفصل الأول: البنية التنظيمية

مدخل

مرحلة أوصلو ١٩٩٣

مرحلة الانتفاضة الثانية ٢٠٠١

الضوابط في علاقة الفرد بالجماعة

نقل العضوية

ثقافة الانتماء: تبدل الولاءات والتكتلات

الرقابة

مكانة المسؤول

## الفصل الثاني: العلاقات الفصائلية

مدخل

سيطرة "فتح" وفصائل م. ت. ف

من الانتفاضة الأولى - مرحلة أوصلو (١٩٨٨ - ١٩٩٣)

اللجنة النضالية العامة

"حماس" من أزمة الشرعية إلى قيادة الحركة الأسيرة ١٩٨٨ - ١٩٩٣

سلطة الحركات الإسلامية

العلاقات الفصائلية من أوصلو إلى الانتفاضة الثانية (١٩٩٣ - ٢٠٠١)

تشكيل تنظيم "فدا"

مرحلة توازن القوى مع دخول الانتفاضة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

الصعيد الاجتماعي

التحالفات الفصائلية: تجربة النقب الصحراوي

تحالفات قوى اليسار

التمايز المالي بين فصائل الحركة الأسيرة  
خاتمة

### الفصل الثالث: الملف الأمني

مدخل

في الأدبيات الأمنية

الحركة الأسيرة والتحقيقات الأمنية

الخيمة التي لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها

الإعدامات

غرف العار

الثابت والمتغير في التجربة الأمنية

خاتمة

### الفصل الرابع: الاستنتاجات

المقابلات

المراجع

الهوامش

## مقدمة

احتلت قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال أهمية عالية لدى الشارع الفلسطيني، وحظيت قضيتهم باحتضان شعبي واسع، وبصورة أقل على المستوى الرسمي الذي قوبل أداؤه التفاوضي بانتقادات حادة من الأسرى وذويهم، فيما بقيت الاعتقالات حاضرة وممارسة من قبل الاحتلال على الرغم من دخول القضية الفلسطينية في تحولات ومشاريع سياسية كبيرة لم تشفع للأسرى، بل أدخلتهم في دائرة من التصنيفات الجديدة التي فرضت على المفاوض الفلسطيني، ما أبقى قضيتهم دون حل.

وعلى الرغم من تواجد السلطة في المدن التي انسحبت منها إسرائيل عقب توقيع اتفاق أوسلو، بقيت السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية قائمة على أطرافها، في مفارقة فقد فيها الأمل بأن معطيات الخيار السياسي القائم قادرة على إيجاد حل لقضية الأسرى.

تعددت الدراسات والشهادات الشخصية التي تناولت تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال عبر مراحلها المختلفة، وبقيت الحياة الداخلية للأسرى محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت منذ بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغيرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعماراً طويلة تحت السطح، لكنها مع التغيرات التي حدثت في البنية التنظيمية، كشفت وصار الحديث عنها أسهل وأوضح.

ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدأ الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ربما لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى إلى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

ولم تكن حالة الضعف والترهل، التي أخذت كاتجاه ما لتفسير الانفتاح، ترتبط بحالة سخط على الموجود، فهذا جزء من الصورة، لكنه ليس وحده يفسر التغيرات التنظيمية والنظر إليها دون معرفة ما استجد على واقع الحياة الداخلية، ورؤية التحولات في الجانب الأمني، حيث شكل العمود الفقري لهذه التجربة ككل. ولولا التغيرات التي طالت العمل الأمني، لكان من الصعب الحديث عن تغيرات تنظيمية كنقل العضوية، ومكانة المسؤول، والدور التعبوي أو الالتزام والانضباط للقرارات التنظيمية. فالمسألة الأمنية، احتلت مكانة عالية في عمل الحركة الأسيرة بمختلف ألوها السياسية، كان ذلك اتجاهاً آخر في قراءة المتغيرات، وفي السياق ذاته لا يمكن تجاهل الأثر السياسي والمتغيرات التي طرأت عليه، وأداء الحركة الأسيرة اللاحق للمعطيات السياسية الجديدة، وما أفرزته من علاقات ومراكز قوى جديدة داخل الحركة الأسيرة، وإن اعتبر دائماً أن للحركة للأسيرة دوراً في صناعة السياسة الفلسطينية، وهذا لا يمكن قراءته بصورة دائمة في ظل حالة التهميش التي تعرض لها الكثير من مؤسسات الشعب الفلسطيني وأحزابه السياسية.

## مصطلحات الدراسة:

**الحركة الأسيرة:** هي مجموع الفصائل الفلسطينية التي كان لها حضور في تجربة الأسر. وتتشكل هذه الحركة الآن من معتقلين قدامى عاصروا تجربة الأسر في الانتفاضتين الأولى والثانية، ولم تشملهم عمليات إطلاق سراح أسرى، إضافة إلى نشطاء تنظيمات ومعتقلين إثر اجتياح مدن فلسطين، أو معتقلين دفعتهم العاطفة الوطنية للانخراط في أحداث الانتفاضة، وغالبيتهم من صغار السن. وينتمي هؤلاء إلى كل فئات المجتمع الفلسطيني وشرائحه.

**الجانب التنظيمي:** هي آليات عمل الفصائل الفلسطينية داخل السجون، سواء تلك التي حكمت علاقة الفرد بتنظيمه أم العلاقة بين الفصائل ككل.

**الجانب الأمني:** ويقصد به التحقيق الداخلي الذي يجريه الجهاز الأمني التابع للحركة الأسيرة مع أشخاص يشتبه بتعاملهم مع جهاز المخابرات الإسرائيلية.

### أسئلة الدراسة:

في محاولة للتعرف على بنية الحركة الأسيرة والتغيرات التي طرأت عليها، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن العديد من الأسئلة:

ما هي التغيرات التي حدثت في البنى التنظيمية، وفي أدوات التنظيم وفي مكانته في حياة الأسرى؟

ما هي طبيعة العلاقات الفصائلية، والتغيرات التي طرأت عليها عبر المراحل المختلفة من تجربة الحركة الأسيرة؟

كيف تعاملت الحركة الفلسطينية الأسيرة مع الجانب الأمني؟ وكيف تتعامل معه الآن؟

ووراء هذه الأسئلة يمكن استشفاف السؤال المهم، وهو: ما الذي غيرته الظروف السياسية الفلسطينية العامة في الحركة الفلسطينية الأسيرة؟

### منهجية الدراسة:

يستخدم هذا البحث منهج المقارنة بين ما عايشته الحركة الأسيرة في الفترة السابقة وما تعيشه الآن، وذلك عن طريق تحليل المعطيات في سياقاتها ومراحلها المختلفة، وعبر النظر في الظروف والمؤثرات في تجربة الأسر، ما يجعلنا نتجاوز دائرة الوصف إلى دائرة تحليل التجربة ضمن الظروف الموضوعية.

## الأدوات البحثية:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة، بالأساس، على العديد من المقابلات المعمقة، عبر اختيار عينة ممثلة لمختلف كوادر الفصائل الفلسطينية. وقد روعي في اختيار العينة أن تشمل: الأسرى الذين عايشوا مراحل مختلفة من تجربة الحركة الأسيرة، والأسرى الذين عايشوا تجربة المعتقلات والسجون المركزية، أو الذين أخرجوا من السجون المركزية إلى المعتقلات، وبخاصة إلى سجن النقب الصحراوي، إضافة إلى أسيرات عايشن التجربة لسنوات طويلة. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة أيضاً على العديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بتجربة الحركة الفلسطينية الأسيرة.

ومن الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة مسألة غياب التوثيق على مستوى الأحزاب أو المؤسسات، ومسألة كيفية إخراج المواد من السجن، وإدخال الكتب والوثائق إليه، وما يرافق ذلك من مصادرة للمواد والكتب أحياناً من قبل إدارة السجن، ما جعل المادة مهددة بعدم الاكتمال دوماً.

## فصول الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول، تناول الفصل الأول الحالة التنظيمية للفصائل الوطنية والإسلامية، من حيث قضايا الضوابط التي فرضت على الفرد أو الأسير ومكانة المسؤول في الجماعة، وعودة التكتلات إلى جسم الحركة الأسيرة، وأثر الجيل الجديد في هذه التجربة، والتعبئة التي مارستها التنظيمات في السابق. كما استعرض هذا الفصل تطور كل قضية، سواء تلك المتعلقة بالانتفاضة الأولى إلى مرحلة أو سلو، أم المتعلقة باندلاع الانتفاضة الثانية، أو تلك التي برزت خلال اجتياح المدن الفلسطينية.

وتناول الفصل الثاني العلاقات بين الفصائل الفلسطينية، وكيف تفاعلت في تجربة الأسر، وعلى ماذا تنافست، وكيف صاغت برامجها الموحدة، بالإضافة إلى أثر صعود الحركة الإسلامية، وتغير ذلك على تغير موازين القوى في الساحة الاعتقالية بين الاتجاهين الوطني والإسلامي، وطبيعة التحالفات الداخلية، وحجم هذه الفصائل في الساحة الاعتقالية، وعوامل التمايز بينها.



واستعرض الفصل الثالث المسألة الأمنية، وبخاصة التحقيق الأمني، وتطرق إلى حالات الوفاة التي حدثت نتيجة لأساليب التحقيق التي استخدمت فيها. وقد تم التركيز على تجربة معتقلي النقب ومجدو من حيث حالات الوفاة تحت التحقيق. كما تم التطرق إلى موضوع الإعدامات في الحركة الأسيرة، وكيف كانت تتم، بالإضافة إلى التطرق إلى غرف العار التي أنشأتها المخابرات الإسرائيلية؛ بهدف الإيقاع بالمناضلين الفلسطينيين. ويجب هذا الفصل عن التحولات التي طرأت على الملف الأمني داخل الحركة الأسيرة.

أما الفصل الرابع، فحمل استنتاجات وملاحظات ختامية على موضوعات الدراسة.



الفصل الأول

البنية التنظيمية



## البنية التنظيمية

### مدخل

مثل التنظيم في حياة المعتقلين الفلسطينيين الحاضنة المادية والمعنوية للأسير. فهو الإطار الحامي لمجموعة القيم التي تحملها مجموعة متجانسة محددة في الفكر، والثقافة، والسياسة. والتنظيم في نظر من عاشوا تجربة السجون شيء مقدس. كما أن العلاقات بين أبناء التنظيم الواحد مقدسة. وكانت تلمس دوماً قدرة التنظيم على ممارسة ما جاء في اللوائح الاعتقالية، وقدرتها على إلزام الأعضاء. فقد كانت التنظيمات صارمة، وقادرة على السيطرة على أعضائها ومحاسبتهم،<sup>١</sup> طالما أن بناء الوضع الداخلي كان الهاجس الأساسي للكادر الاعتقالي، حيث أن حالة التشرذم وغياب الأطر السياسية كانت من عوامل الضعف التي أصابت الجسم الاعتقالي.<sup>٢</sup>

ومع تراكم التجربة، وعى المعتقلون مفهوم المؤسسة وأهمية التنظيم، الذي يمثل حاجة ملحة في واقع المعتقل. هذه المؤسسة صاغت ملامح تجربة الحركة الأسيرة وميزتها كحركة مناضلة في واقع الأسر. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، افتتح المزيد من معسكرات الاعتقال بهدف قمع الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد غاب عن بعضها العمل التنظيمي كمعتقل الظاهرية، ومعسكر الفارعة، وعناتا... الخ، في حين مارس بعضها الآخر العمل التنظيمي كمجدو، وبيتونيا، والنقب. ويشكل الاستقرار وتوفير الكادر التنظيمي في هذه المعتقلات عاملاً مهماً في بناء الواقع التنظيمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ومعتقلاته.

وتعتبر تجربة النقب الصحراوي الأبرز والأوسع في سياق تجربة الحركة الأسيرة في المعتقلات، بحكم أن هذا المعتقل اتسع لـ ٥ آلاف معتقل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي أنه شكل ما يقارب نصف مجموع الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. وجاء في بعض الدراسات أنه مع نهاية العام ١٩٩١، مر بتجربة الاعتقال في هذا المعسكر قرابة ٦٠ ألف شخص.<sup>٢</sup> ومع إعادة افتتاح هذا المعسكر، دخله أكثر من ٦ آلاف معتقل في العامين الأولين، أكثر من نصفهم من المعتقلين الإداريين الذين احتجزوا لفترات متفاوتة.<sup>٤</sup>

لم تبدأ التجربة التنظيمية الحديثة في معتقل النقب من الصفر، بل كانت امتداداً للتجربة العامة للحركة الأسيرة في ماضيها. وقد تواجد فيه العديد من الكوادر التي عاشت تجربة السجون المركزية، وقادت تجربة النقب الصحراوي، أمثال الشهيد ربحي حداد (أبو الرامز)، ولؤي عبده، ورأفت النجار، وسرحان السلايمة، ووليد الغول، وسامي أبو سمهدانة، وعبد العليم دعنا، وبالتحديد الأسرى المفرج عنهم في تبادل الأسرى العام ١٩٨٥، الذين ساهموا بشكل كبير في ترتيب الأوضاع الداخلية للأسرى.<sup>٥</sup>

ومع انتقال الأسيرات الفلسطينيات من سجن الرملة إلى " تلموند " في العام ١٩٨٨، بدأ الحديث عن أوضاع تنظيمية تحتكم إلى اللوائح والمواثيق الاعتقالية، وبدأت ملامح التجربة تتبلور أكثر فأكثر. وعملت الأسيرات على تصليب أوضاعهن الداخلية، والتأسيس لبنية تنظيمية على المستوى الداخلي لكل تنظيم، وعلى مستوى العلاقات بين التنظيمات المختلفة. وكانت الأسيرات في الرملة قد عانين من تجربة الاختلاط بالمعتقلات الجنائيات اليهوديات. والملاحظ أن تجربة الأسيرات اختلفت عن تجربة الكثير من السجون المركزية. ففي تبادل العام ١٩٨٥، تم الإفراج عن الأسيرات كافة. لذا، كان على القادمت الجدد أن يؤسسن لواقع جديد. حدث الأمر ذاته في العام ١٩٩٩، حيث تم تحرير الأسيرات الفلسطينيات بشكل جماعي. لذلك لم يكن هناك تراكم للتجربة التنظيمية؛ سواء في الرملة أم " تلموند " <sup>٦</sup>.

أكثر ما امتازت به تجربة مجدو كان سلطة الفرد المطلقة التي كان لها أثرها في الحياة الداخلية، وتركت أثرها على علاقة الفصائل بعضها ببعض.

فقد ربط كل شيء بيد شخص واحد، ما أدى إلى تراكم الكثير من الأخطاء والإساءات الموجهة للمعتقلين، وإلى تنغيص حياتهم الداخلية. فقد سادت الصرامة في التعامل الداخلي، واستخدم الأمن في قمع الآخرين.

لم تنقطع تجربة مجدو، حيث تم نقل المعتقلين من المعسكرات التي تم إغلاقها ما بعد أوصلو إلى هذا السجن، وتواصلت التجربة فيه حتى يومنا هذا؛ أي قرابة ١٦ عاماً. ولعب التنظيم دوراً مهماً في حياة الأفراد، وفي إدارة الحياة الداخلية للمعتقلين. وفي العام ١٩٩١، أرسل مراقب السجون (أبراهام أدار) تقريراً إلى لجنة الداخلية في الكنيست. قال التقرير: "إن زعماء المساجين يتمتعون بسلطة عالية داخل السجون، وإنه يتم توزيع السجناء حسب انتماءاتهم السياسية، ويشحنون بشعور وطني قوي".<sup>٧</sup>

لم يكن بناء الوضع التنظيمي بمعزل عن ضغط واستهداف إدارات السجون، التي كثيراً ما لجأت إلى عزل الكادر التنظيمي عن بقية المعتقلين، أو لجأت إلى إحداث تنقلات واسعة بين السجون، وذلك بهدف إرباك الأوضاع الداخلية للأسرى. لذا، كان على الكادر التنظيمي العمل، من جهة، مع المعتقلين ذوي الخبرة والتجربة المحدودة لبنائهم، ومواجهة قمع إدارات السجون من جهة أخرى.

## مرحلة أوصلو ١٩٩٣

يرى المعتقلون أن مرحلة ما بعد أوصلو شكلت وجهاً جديداً للتنظيمات في إطار الحركة الأسيرة من حيث دورها ومكانتها، وتأثيرها في حياة الفرد والجماعة.

ونظراً لأن هذه السنوات اتسمت برغبة في إقامة علاقة تعايش مع الطرف الإسرائيلي، فقد خفت وتيرة الصراع داخل السجون، ولم يعد الاهتمام موجهاً نحو الحفاظ على المنجزات.<sup>٨</sup> يقول فراس جرار، المعتقل منذ العام ١٩٩٣، إن المؤسسة التنظيمية أصابتها حالة من الغيوبة إثر اتفاق أوصلو ومع أول دفعة إفراجات تلتها، الأمر الذي أثر إلى حد كبير في مجرى حياة الفرد كأسير، والحركة الأسيرة كجماعة. وهذا ما أفقد المؤسسة التنظيمية

مكانتها وما كانت تتمتع به من وضع يمكنها من الحفاظ على حياة ذات طابع صلب وجماعي. وأكد مؤيد عبد الصمد أنه بعد الإفراج عن آلاف الأسرى، شهدت الحركة الأسيرة تراجعاً من نواح عدة، على الرغم من سعي الحركة الأسيرة للمحافظة على ذاتها. فقد أصبح الهم الأساسي للأسرى السعي للحرية، وتفاقت أزمة الحرية أكثر فأكثر.<sup>٩</sup>

أدخل أوصلو حسابات ورهانات جديدة في مجتمع الأسرى لم تكن موجودة في السابق، عدا عن كونه جاء نقيضاً لثقافة التعبئة التي مارستها منظمات السجون طوال الفترة السابقة.<sup>١٠</sup>

وفي استطلاع حول اتجاهات المعتقلين وآرائهم السياسية حول الحل النهائي للقضية، رأى ٩٠,٩٪ أن الحل هو تشكيل دولة واحدة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.<sup>١١</sup>

جاء أوصلو ليسقط حالة التعبئة السياسية التي سادت في السابق، لكنه لم يسقط رهان الأسرى على مسألة التحرر وتعلقهم بها حتى في فترة اندلاع الانتفاضة الثانية. وكان هناك رهان على صفقة حزب الله، ورهان آخر عند تشكيل حكومة أبو مازن دفعا باتجاه إعلان الهدنة، ومنح الحكومة فرصة لمعالجة ملف الأسرى.<sup>١٢</sup>

## مرحلة الانتفاضة الثانية ٢٠٠١

مع اعتقال الآلاف في انتفاضة الأقصى، تدفقت على السجون والمعتقلات أفواج جديدة من الأسرى. وأعدت سلطات الاحتلال افتتاح بعض المعسكرات التي كانت قد أغلقت في مرحلة أوصلو كالنقب وبيتونيا. لم يستطع الأسرى القدامى احتضان هذا الكم الكبير من الأسرى الجدد. وزاد من حدة غياب القدرة على استيعاب هذه الأفواج، بقاء قلة قليلة من الأسرى ذوي الخبرة داخل السجون.<sup>١٣</sup> كما أن البنية التنظيمية السابقة لم تكن معافاة بعد اتفاق أوصلو وما تركه من إحباط في مجتمع الحركة الأسيرة. وشهدت البدايات غياب الحالة التنظيمية في بعض المعتقلات لقرابة العام، كمعسكر "عوفر"، مع أنه وجد هناك ممثل للمعتقلين، وهو زياد حامد من سلواد. أما معتقل النقب، فقد دخله المعتقلون بشكل



جماعي وكان أكثر تنظيماً من معتقل مجدو، وشكلوا بذلك الأساس لأي قادم جديد. وبهذا استطاع المعتقلون تجاوز الفوضى الناجمة عن غياب الحالة التنظيمية.<sup>١٤</sup>

وعن تجربة الأسيرات في "تلموند"، تقول عفاف عليان:<sup>١٥</sup> تعيش الأسيرات حالة انقسام في العمل التنظيمي، فهناك قسم مكون من ٣٠ أسيرة يعيشن أوضاعاً تنظيمية، وقسم آخر مكون من ١٤٠ أسيرة خاضعات لهيمنة مسؤولة واحدة، وتغيب الحالة التنظيمية التي تعيشها السجون والمعتقلات.<sup>١٦</sup>

وعلى الرغم من حالة التراجع التي أصابت الحركة الأسيرة، حافظت المؤسسة التنظيمية على وجودها على الرغم من حالة الضعف التي إصابتها من حيث الفرز التنظيمي، والصراع مع إدارات السجون، وتنظيم حياة المعتقلين. فالضعف والتراجع لم يصلح حد الغياب.

لكن، يمكن القول إن البنية التنظيمية التي سيطرت في مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات ليست ذاتها التي سادت في الـ ١٥ سنة الأخيرة، من حيث الصرامة والقوة. فقد طرأت تغيرات جديّة على هذه البنية، التي حكمتها قديماً مجموعة من الضوابط بقي بعضها حاضراً ومحافظةً على نفسه، في حين أضحت بعض آخر من الماضي، بفعل تراكم التجربة، كما يرى البعض، أو لأن البنية لم تعد قادرة على ممارستها في الظروف الحالية، كما يراها البعض الآخر.

## الضوابط في علاقة الفرد بالجماعة

حيث أن البناء التنظيمي وترتيب الأوضاع الداخلية للمعتقلين كان الهاجس الأساس لقيادات الحركة الأسيرة، فقد فرضت العديد من الضوابط التي حكمت علاقة الفرد بالجماعة الواحدة، وعلاقته بأفراد التنظيمات الأخرى، ومع إدارة السجن، وهي العلاقة التي لا تتم إلا عبر الممثلين. كما فرضت القيود في ما يتعلق بشؤون حياته اليومية. وتعدت الضوابط الجانب الفكري لتفرض قيوداً على التحرك في المجال الاجتماعي لدواعٍ بعضها أمني، وبعضها الآخر يتعلق بالخوف من استقطاب أفراد التنظيمات الأخرى.<sup>١٧</sup>

وتحت هذه الذرائع، وأخرى تتعلق بالمواجهة والتعبئة الحزبية، وجد الكثير من اللوائح الداخلية التي تفصل ما هو مسموح به للفرد وما هو ممنوع عليه. كما عقد كثير من الجلسات التربوية التي تعزز قيم الطاعة والانضباط الحزبي، وتعزز الضوابط التي عوملت كمقياس لأخلاقيات الفرد، وبني عليها الكثير من التقييمات التي تتعلق بالفرد وتطوره داخل التنظيم.

كانت رقابة التنظيمات على الأعضاء من مسؤوليات الهيئة التنظيمية، ويشرف عليها الموجه الأمني العام.<sup>١٨</sup>

وبقدر ما نظمت اللوائح العلاقات الداخلية، فإن تشدها وصرامتها وتحدياتها، كانت تضاعف من معاناة الفرد في المعتقل.<sup>١٩</sup> وأكثر الضوابط صرامة كانت تلك التي صنفت على أنها تتعلق بالجانب الأمني، وشكلت إحدى أدوات الهيئة المسؤولة في السيطرة الداخلية، في وقت شكل فيه الأمن إحدى أهم ركائز التجربة التنظيمية.

وقد برز التشدد في مسألة نقل العضوية، فعلى الرغم من وجود الآليات التي تسمح للمعتقل بالانتقال إلى تنظيم آخر، بعد ثلاثة أيام من تقديم الطلب،<sup>٢٠</sup> فإن هذا الحق صودر في كثير من الأحيان، ووضعت أمام تنفيذها العراقيل. وكان لهذا انعكاساته السلبية على علاقة الفصائل بعضها ببعض.

هذه الضوابط رأت فيها التنظيمات ضرورة من ضرورات الحفاظ على الصراع وعدم السقوط والتراجع أمام السجان. كما رأت فيها ضرورة حزبية للحفاظ على الحياة الداخلية وانتظامها، بما يعزز وحدة أعضاء التنظيم الواحد وتلاحمهم. وسوف نحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى البنية التنظيمية من حيث: مكانة المسؤول في الجماعة، والتكتلات، والرقابة، ونقل العضوية، والتعبئة التي مارستها التنظيمات، وأثر الجيل الجديد في تجربة الحركة الأسيرة، ودراسة التغيرات في البنية والأسباب التي أدت إلى التغيير في هذه الضوابط.

## نقل العضوية

كانت مسألة نقل العضوية من تنظيم إلى آخر من أكثر القضايا حساسية في تاريخ الحركة الأسيرة. فقد اعتبر التنظيم أن انتقال أحد أعضائه إلى تنظيم آخر قضية تمس هيئته وكرامته. لذا، كانت هذه القضية سبباً رئيسياً للمشاكل بين التنظيمات في السجون والمعتقلات. هذا على الرغم من أن الحركة الأسيرة، وعبر لوائحها الداخلية، قد وجدت نظماً لهذه المسألة، تقول بإمكان من يرغب بالتحويل أن يقدم طلباً إلى تنظيمه وإلى التنظيم الذي يريد الانتقال إليه.<sup>٢١</sup>

لكن كثيراً ما تعرض المعتقلون الذين طالبوا بنقل عضويتهم إلى العقاب أو التعسف، ولم تنفع النصوص في تجاوز حساسية التحويل من تنظيم إلى آخر. يقول بديع عمر: "تعاملت التنظيمات بتشنج وشدة مع هذا الموضوع. والفرد الذي يطالب بالتحويل يتعرض للزجر والتشويه. وهذه الممارسات كانت تتم بكثرة في السنوات السابقة".<sup>٢٢</sup>

إلا أنه بعد سنوات أو سولو، أنتجت مفاهيم جديدة في التعامل مع مسألة نقل العضوية، ولم تعد تلك بالمشكلة التي توترق مجتمع الأسرى. فقد فتح الباب أمام نقل العضوية للأفراد الراغبين في ذلك. وشهدت الحركة الفلسطينية العديد من عمليات نقل العضوية لأسباب مختلفة، وذلك على عكس التجربة السابقة، حيث كانوا يخرجون لمن يريد التحويل بألف قصة. لقد أصبح هذا الموضوع عادياً الآن، ولا ينظر إليه بالحساسية السابقة. وفي أحيان كثيرة لا تستغرق عمليات التحويل نصف ساعة.<sup>٢٣</sup>

شهدت السجون والمعتقلات تحويلات من "حماس" إلى "الجهاد"، ومن "فتح" إلى الفصائل الأخرى، وبالعكس، وذلك بشكل مغاير لما كان يحدث في السابق. فإمام إصرار التنظيم ومماطلته، كانت المسألة تأخذ شهوراً، وأحياناً كان يتم ردع مقدم طلب التحويل. ويبدو أن التغيرات في مسألة التحويلات تعود لأسباب منها:<sup>٢٤</sup>

١. عدم الاهتمام بمسألة العضوية وعزوف التنظيمات عن التوسع.
٢. ضعف البنى التنظيمية، بحيث لم يعد بالإمكان ممارسة التشدد والصرامة السابقة في مسألة العضوية.

٣. إدراك التنظيمات أن عدد الأشخاص غير المنظمين أو عفويي الانتماء كثر جداً، الأمر الذي يزيد من عدد الراغبين في التحويل. وهذا يعني أنه إذا ظلت التنظيمات تتعامل بشدة وحساسية المرحلة السابقة فسيعني احتقان علاقة التنظيمات وتوترها بشكل دائم. وقد أدى هذا بالتنظيمات إلى التسليم بحرية الانتقال لهؤلاء، وللحالات غير المستقرة، ذلك أن التشدد مع هذه الحالات كان سيضع التنظيمات في إشكاليات عديدة.

وهنا أيضاً يمكن رصد عدد آخر من الأسباب التي أسهمت في ازدياد ظاهرة نقل العضوية في الحركة الأسيرة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، وبخاصة في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومنها:

١. التحويلات الناتجة عن تبدل القنوات السياسية والفكرية للمعتقل. والحالات التي صنفت في هذا الباب قليلة جداً.
٢. التحويلات التي جاءت في سياق احتمال الاستفادة من الإفراجات، وكانت تحويلات لصالح "فتح". غير أن المعتقلين اكتشفوا أن ذلك يتعلق بالملف الذي اعتقل عليه المعتقل وليس بالتنظيم. وقد كانت حالات الانتقال هذه قليلة داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة.
٣. التحويلات الناتجة عن مشكلات داخل التنظيم. وهي بالأساس تخص حالات غير مستقرة، أحضرت مشاكلها إلى التنظيم الذي انتقلت إليه.<sup>٢٥</sup>
٤. وهناك من لم تستطع تنظيماتهم تفهم مشكلاتهم، وبالتالي وجدوا الراحة النفسية والاجتماعية في تنظيم آخر غير الذي اعتقلوا لانتماءاتهم إليه، أو الذي اقتادهم لحظة دخولهم السجن. وفي الغالب، كانت هذه التحويلات تتم من "فتح" إلى التنظيمات الأخرى، وبخاصة اليسار.
٥. الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها بعض الفصائل. فقد شكلت الحركات الإسلامية، بما تقدمه لأعضائها من امتيازات مالية، جاذباً للأفراد العاديين للانتقال إلى تنظيمات الحركة الإسلامية. وأكثر هذه التحويلات كانت من "فتح" إلى الإسلاميين، أو من المترددين في انتمائهم. وقد حاولت "فتح" معالجة هذه المسألة

عبر الضغط على السلطة لموازنة إمكانياتها المالية مع تلك التي تملكها فصائل الحركات الإسلامية لوقف الانتقال إليها، وتجاوز حالة التذمر التي يعيشها أفرادها في السجون.<sup>٢٦</sup>

لهذه الأسباب، أو بعض منها، نشطت عمليات نقل العضوية في صفوف الأسرى. وكان هذا، كما ذكرنا سابقاً، يواجه بالتعصب في السابق. لكن في ما بعد، كثيراً ما أظهرت التنظيمات تردداً في قبول طلبات التحويل، التي كان ينظر إليها في السابق على أنها إنجاز لهذا التنظيم أو ذلك، ونكسة للتنظيم الذي يريد العضو الانتقال منه. هذا المزاج لم يسُد في التجربة التنظيمية للأسيرات. فالأسيرة التي تريد التحويل، الذي يعني الانتقال من قسم إلى آخر، تواجه الكثير من الصعوبات، وقد تتعرض للعقاب. وقد اضطرت بعض الأسيرات للإضراب عن الطعام من أجل الانتقال إلى التنظيم الجديد.<sup>٢٧</sup>

هذا التحول في البنى التنظيمية ساد بشكل أساسي في فصائل م.ت.ف. وقد تعين على الحركات الإسلامية، التي كانت حديثة التجربة، استخدام الأدوات نفسها التي سادت في الماضي. وفي كثير من الأحيان كانت ممارستها نسخاً لما كان في تجربة فصائل م.ت.ف من حيث التشدد في نقل العضوية والرقابة وسلطة الأمير، بالإضافة إلى ممارسة العمل الأمني المكثف، أي البناء التنظيمي بالاتجاه الذي كان سائداً من قبل.

ابتدأت "حماس" من حيث انتهت "فتح". وبدأت بوضع برامجها على اعتبار أن أوصلو لا تعني لها شيئاً. وتميزت "حماس" بصلابة وضعها الداخلي، في حين تراجعت "فتح" التي ضعفت بنيتها التنظيمية.<sup>٢٨</sup> لكن مقارنةً بالتجربة المتشددة لفصائل م.ت.ف، التي دامت أكثر من عشرين عاماً، فإن الحركات الإسلامية تجاوزت مفاهيم التشدد في فترة سنوات سبع، حيث أوقفت العمل الأمني، وحدث بشكل كبير من الرقابة، وبخاصة تلك التي تتعلق بالسبب الاجتماعي.

والملاحظ أن التحول في فصائل المعارضة لم يكن مباشرة بعد أوصلو، على عكس "فتح" التي سرعان ما تأثرت بهذا التغيير. وكانت "فتح" حتى ذلك الوقت تشكل أكثر من ٦٠٪ من مجموع الحركة الفلسطينية

الأسيرة. وقد برز بعد أوصلو أكثر من اتجاه في الحركة الأسيرة يتعلق بإدارة الحياة الداخلية لكل تنظيم. فهناك من كان يرى أن أوصلو لا تعنيه بشيء، وبالتالي يجب الحفاظ على الذات خوفاً من الانجرار وراء الحالة العامة التي تسود الحركة الأسيرة. وهناك من رأى انهيار المفاهيم السابقة، واعتقد أنه تمت التضحية بقضيتهم كأسرى، ولم يعد بالإمكان سيطرة البنية التنظيمية، وكان شيئاً لم يحصل. وقد انعكس هذا بوضوح على هذه البنية.

## ثقافة الانتماء: تبدل الولاءات

### التكتلات:

عملت التنظيمات في الحركة الأسيرة على قمع مظاهر التكتل داخل التنظيم، سواء أكانت تكتلات بلدة ومدينة، أو تكتلات فكرية. وقد عرفت الحركة الأسيرة أشكال التكتل هذه في المراحل المبكرة للتجربة. وفي ما بعد تمكنت التنظيمات من قمعها وتعزيز قيمة الولاء للتنظيم. وهي حالة ناتجة عن انخفاض الوعي السياسي والتنظيمي لدى العضو، وبلجاً إليها العديد من أفراد القاعدة الاعتقالية نتيجة لضعف التنظيم، الأمر الذي يجعل المعتقل بحاجة للشعور بالحماية عبر التقرب من أبناء منطقتة وبلده، والتفكير في أن له مصلحة في تصدر هؤلاء لمركز القرار.

وفي ظل غياب الكادر التنظيمي ووجود نسبة عالية من ذوي التجربة الأولى، برزت هذه الظاهرة في تجربة المعتقلات وداخل أفراد الأجهزة الأمنية، على أساس الانتماء لهذا الجهاز أو ذاك.<sup>٢٩</sup>

ففي بعض السجون تكتل معتقلو "كتائب شهداء الأقصى" الجناح العسكري لحركة "فتح"، وطالبوا بقيادة الأوضاع الداخلية، لكن الأسرى القدامى استطاعوا احتواء هذا التكتل، وبقيت قيادة الأوضاع بأيديهم.<sup>٣٠</sup>

وعلى صعيد الحركات الإسلامية، كانت هذه الظاهرة موجودة، لكنها لم تطف على السطح كما في تجربة "فتح"، غير أنها ظلت ظاهرة محاربة، أو لم تسلم بها الحركات الإسلامية.<sup>٣١</sup>

لكن المتتبع لانتخابات " حماس " في نيسان من العام ٢٠٠٤ في سجن النقب، ربما وجد صدقاً لهذه الظاهرة. فقد نتج عنها أن الأمير العام، وممثل المعتقل، ولجنة الحوار، بالإضافة إلى النضالية العامة، وأغلبية مجلس الشورى، كلهم من المدينة نفسها؛ حيث حصد كادر الحركة من مدينة رام الله معظم المناصب القيادية لحركة حماس الأسيرة. . الا ان حماس ورغم البعد المناطقي الذي أفرز هذه الهيئات. بقيت قادرة على فرض سيطرة تنظيمية وانضباط داخلي أعلى من قدرة " فتح " .

ويمكن القول إن تراجع الحالة التنظيمية شمل القاعدة الاعتقالية ومسؤوليها، الذين لم يكونوا بمعزل عن التغيرات التي تطرأ على هذه البنية؛ أي أنه لا يمكن القول إن المسؤول عجز عن معالجة حالة الترهل، ذلك أن البعض يرى أن المسؤولين جزء من هذه الحالة، أي أنهم كانوا أحياناً عاملاً مساعداً في تراجع مكانتهم بين المعتقلين. هذه الحالة عاشها مسؤولو " فتح " في السجون على اعتبار أن الإفراجات لم تشملهم. كما عاشها أيضاً مسؤولو فصائل المعارضة في ظل نوع من الإحباط من الوضع السياسي الفلسطيني العام، والشعور بضياح القضية الفلسطينية.

لم يختفِ الحنين إلى الحالة السابقة. فكثيراً ما كان الحنين إلى الماضي يبرز عند عجز التنظيم من محاسبة شخص ما، أو عند وجود مشكلة داخلية في التنظيم، وغياب الفرد القادر على الحسم بحكم موقعه التنظيمي. لم يكن يتم رؤية ذلك إلا من باب الإخفاق والتراجع، وترهل الحالة التنظيمية، وتشكل التكتلات، التي لم يتم تقييمها والنظر إليها في السياق المشار إليه. لقد حلت سلطة أبناء البلد والمنطقة الواحدة، مكان سلطة التنظيم، وأصبحت الحالة الداخلية انعكاساً لمراكز القوى القائمة على أساس الانتماء لمنطقة معينة.

لم يكن هذا بمعزل عما مرت به الأحزاب السياسية، وما طرأ من تحول في ثقافة الانتماءات، حيث أن ضعف الحزب السياسي خلق حالة من اللجوء إلى العشائر والقبلية، التي شكلت نوعاً من الحماية في ظل الفوضى وغياب القانون.

وعزز اعتقال الكثيرين ممن لا يعرفون عن التنظيمات إلا الاسم، وهؤلاء هم الأقرب إلى ملامسة تراجع حضور الحزب السياسي عموماً، نمط

التكتل على حساب الحالة التنظيمية، حيث لعبت الجغرافيا دوراً مهماً في إفراز المسؤول والهيئة المسؤولة، في حين حافظت عملية التخير والعيش المشترك على أساس فصائلي على نفسها.

يقول الأسير سامر الباز: غالباً ما كانت توزع المهمات والتكليفات داخل التنظيم على أساس مناطقي، كي يستطيع التنظيم السيطرة، على نقيض الحالة السابقة التي سيطرت فيها الانتخابات على حسب الكفاءة. الحضور الجغرافي هو الذي يفرض نفسه. هذه المسألة كانت أكثر وضوحاً في التنظيمات الكبيرة في السجون والمعتقلات. وهذه التكتلات كان لها أثر على الحياة الاجتماعية للمعتقلين. ففي السابق، كانت مسؤولية التنظيم دمج القادمين الجدد في الحياة الاعتقالية، ومع سيطرة التكتلات أصبح الأمر منوطاً ببناء المنطقة والبلد.<sup>٢٢</sup>

وبفعل هذه التكتلات غابت أحياناً القدرة على المحاسبة وتطبيق ما جاء في اللوائح الداخلية للتنظيمات، وبرزت المحاباة والتغطية على السلوكيات التي تمس الآخرين، وأحياناً لافتقاد القدرة على المحاسبة. ويضيف العمصي: "عدم قدرة التنظيم أحياناً على محاسبة شخص أو فرض العقوبة التنظيمية أفقد التنظيم هيئته أمام المعتقلين الآخرين".<sup>٢٣</sup>

## الرقابة:

اتخذت الرقابة في حياة المعتقلين الفلسطينيين اتجاهات عديدة، وشملت ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والجانب التنظيمي أو الجانب الأمني. هذه الرقابة التي فرضتها التنظيمات على الأعضاء، والتي كانت نتاج الخوف من انتقالهم إلى تنظيمات أخرى، ونفذت أحياناً تحت يافطة الأمن، كانت لا تستثني أحداً. ومورست رقابة قاسية على علاقة العضو بأفراد التنظيمات الأخرى، وهذا ما أنتج حالة من التعصب والانغلاق. لكنها تراجعت في منتصف التسعينيات تحديداً، حيث أن التنظيمات بعد أو سلو أهملت موضوع الرقابة، وهذا ليس لأن التنظيمات غدت ديمقراطية ولا تخشى على عناصرها، بل لأنها لم تعد تستطيع إغلاق عيون الناس وعقولهم.<sup>٢٤</sup>



لم يكن بمقدور أحد الانفراد بشخص من تنظيم آخر. ومع أوسلو غابت الرقابة مع غياب التعبئة وعدم الاكتراث بموضوع التحويلات.<sup>٢٥</sup>

كانت التنظيمات تجيز لنفسها التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المعتقل. فهو تابع لها ولبنة في بنائها، وهي التي ترعاه وتضع له البرامج السياسية، وتتدخل في ما يقرأ ويشاهد من التلفاز وتراقب رسائله الشخصية.<sup>٢٦</sup> غير أننا نلمس أن هذه الرقابة، التي انتهت عند التنظيمات الوطنية بعد أوسلو، ظلت موجودة عند الحركات الإسلامية في السجون المركزية والمعتقلات.<sup>٢٧</sup>

ومع غياب الرقابة عن التنظيمات الوطنية، وضعفها عند الحركات الإسلامية، نتجت علاقات اجتماعية على مستوى الأفراد دون تدخل التنظيمات. لقد منح الأفراد حيزاً اجتماعياً أوسع من الدائرة المغلقة التي كانت تنشأ فيها العلاقات بين الأسرى. وقد تعدى ذلك المسألة الاجتماعية إلى المسألة الفكرية. فقد غابت التعبئة الموجهة، ولم يعد التنظيم يحدد للعضو ما يقرأه. هذه التغيرات كانت تغيرات مترابطة، ولم يكن لأحدها أن يحدث دون الآخر. فحين غابت الرقابة قل اهتمام التنظيمات بمسألة التحويل من تنظيم إلى آخر. وعند توقف العمل بالجانب الأمني خلال العام ١٩٩٧، ترك ذلك أثره أيضاً على موضوع الرقابة، حيث كان الأمن المبرر الأكبر للحضور المكثف للرقابة التي تقيّمها التنظيمات على الأفراد، وإدراج كل شيء في باب الحماية الأمنية.<sup>٢٨</sup>

وعلى صعيد الحركات الإسلامية، فإن دور الرقابة تراجع في ما يتعلق بالجانب الاجتماعي وما يقيمه الأعضاء من علاقات اجتماعية خارج حدود التنظيم، ما جعل الحركات الإسلامية تبدو أشد انفتاحاً على الآخرين أكثر من أي وقت مضى. ورفع الرقابة عن العلاقات الاجتماعية، سواء عن التيارات الوطنية أم الإسلامية، كان له أثر كبير في تلطيف أجواء العلاقات الفصائلية في المعتقلات والسجون. وقد بقيت العديد من أشكال الرقابة حاضرة في الحياة التنظيمية. فمثلاً؛ الأفلام العربية ليس لها مكان، فهي محظورة ولا يسمح بها لاحتوائها على الكثير من مشاهد الحب والغزل. ويسمح بمشاهدة فيلم أجنبي لا يمس الأخلاق. أما مسألة ظهور المرأة على التلفاز فليست ممنوعة، ويمكن مشاهدة برامج تقدمها أو تصدرها النساء.<sup>٢٩</sup>

في السابق، كان التلغاف فقط لنشرات الأخبار، التي كان من المحبذ أن يكون مقدمها رجالاً. وجاء السماح بمشاهدة الأفلام الأجنبية كنوع من تخفيف الضغوط الممارسة على الفرد، وإعطاء مجال أوسع للاطلاع.

وكما هو الحال في المسائل الأخرى، فقد غابت مظاهر الرقابة عن أمور مثل (الرسائل، والخروج، والمحامي، والتسجيل للطبيب ... الخ).

### مكانة المسؤول:

المسؤولون في المعتقلات، وفي كل الفصائل، أناس يشار إليهم بالبنان، ولهم مكانة رفيعة؛ تنظيمية واجتماعية. فهم أصحاب القرار؛ يقودون الجسم الاعتقالي، ويرسمون المواجهة مع إدارة السجون. ونتيجة لصلاحياتهم الواسعة، تمتعوا بهيبة أمام المعتقلين، حيث كان ينظر إليهم على أنهم فوق الشبهات والمساءلات.<sup>٤٠</sup>

في السابق، استمد المسؤولون قوتهم من بنية تنظيمية قوية عززت مكانتهم بين المعتقلين. لكن التراجع الذي أصاب التنظيمات أصاب هذه المكانة. وصار المسؤول يستند إلى دعم مناطقي. وعليه، فإن مكانته تضعف في اللحظة التي يفقد فيها دعم أبناء منطقته وبلدته، أو إذا تراجع عددهم في الساحة الاعتقالية.

ويرى البعض أن النماذج المقدسة، التي ليس بوسع أحد انتقادها، قد تراجعت. فقد صار العضو ينتقد المسؤول، ولم يعد خاضعاً له. وهنا تكسرت القيود الحزبية الصارمة التي سادت في السابق.<sup>٤١</sup>

ويقول أحمد جبارة أبو السكر (سجين لمدة ٢٧ عاماً): لقد كانت البنية التنظيمية قوية، وكلمة التنظيم كحد السيف، لكن بعد أوصلو أصبح القرار التنظيمي يحتاج إلى عملية معقدة من الإجراءات. هيبة المسؤول تراجعت لضعف الدور التنظيمي عموماً، لكن هذا الضعف لا يعني انتهاء الحالة التنظيمية وغيابها.<sup>٤٢</sup> والمسؤول كان له الأثر الكبير في مجرى حياة الأسرى. تقول الأسيرة آمنة الريماوي: إن ديمقراطية المسؤول تلعب دوراً مهماً في الحياة الداخلية، وكانت تطفئ على الواقع الاجتماعي للأسيرات. وكثيراً ما كان المستوى الثقافي للمسؤول يعطي صورة على العلاقات

الداخلية، وينعكس على علاقة التنظيمات بعضها ببعض.<sup>٤٣</sup> وقد حظي المسؤولون في الماضي بهيبة وقدرة على فرض القرار. وهم في الغالب شخصيات أثبتت حضورها في الساحة الاعتقالية، وعزز حضورها بنية تنظيمية قوية، لم تكن مستندة إلى المناطق كما هو الحال اليوم.<sup>٤٤</sup>

لكن هناك من يرى أن الترهل في الحالة التنظيمية بدأ بترهل المسؤولين في فترة ما بعد أوصلو، حيث انعكس تدمرهم وإحباطهم على القاعدة الاعتقالية، ثم قلت هيبتهم أمام هذه القاعدة، التي خرجت هي الأخرى من دائرة تقديس الرموز والمسؤولين.<sup>٤٥</sup>



الفصل الثاني

العلاقات الفصائية



## العلاقات الفصائلية

### العلاقات الفصائلية

#### مدخل:

اتسمت علاقة الفصائل الفلسطينية في الأسر بالوحدة والتلاحم في مواجهة مخططات إدارات السجون من جهة، وبالتنافس والصراع في ما بينها من جهة أخرى. ولم يغب عن هذا المشهد يوماً حالة المزاحمة والتنافس؛ سواء على الفرد أم المرافق الاعتقالية. فقد عني التواجد في المرافق الاعتقالية تواجد التنظيم وحضوره في الساحة الاعتقالية. وهذا ما جعل للمرافق أهميتها بالنسبة للفصائل في حياة الأسر. وكانت المنافسة أيضاً في التربية الحزبية، وفي مدى الانضباط الذي يظهره أعضاء التنظيم.

طالت التغيرات التي جدت على الحركة الفلسطينية الأسيرة بعد أوصلو علاقات الفصائل بعضها ببعض، فقد انتقلت هذه العلاقات من مرحلة سيادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى رأسها قيادة "فتح"، على الحركة الأسيرة لمدة تزيد على ٢٥ عاماً، إلى سيادة الحركة الإسلامية، التي شكلت الأغلبية في مرحلة ما بعد أوصلو. وكان لطبيعة العلاقات الداخلية أثر كبير في القدرة على إنجاز البرامج النضالية المتعلقة بحقوق الأسرى، ومواجهة الاستهداف من قبل السجان. ومنذ زمن بعيد، استطاعت الفصائل صياغة اللوائح الداخلية الخاصة بكل تنظيم، واللوائح العامة التي تحدد علاقاتها بعضها ببعض، وأوجدت المؤسسة العامة التي يتخذ فيها القرار، واصطلح على تسميتها باللجنة النضالية العامة، وهي التي قادت نضال فصائل الحركة الأسيرة وعملها طيلة السنوات السابقة.

في هذا الفصل، نحاول معالجة علاقة الفصائل الفلسطينية بعضها ببعض خلال ثلاث مراحل أساسية، هي:

- مرحلة الانتفاضة الأولى منذ العام ١٩٨٨ - ١٩٩٣: وهي الأعوام التي كانت فيها "فتح" على رأس الحركة الأسيرة، وشهدت بدايةً تواجد أفراد "حماس" في السجون، الأمر الذي اعتبر متغيراً جديداً في العلاقات الفصائلية.
- مرحلة أوسلو: وما نجم عنها من اختلاف في موازين القوى، وصعود للحركة الإسلامية وقيادتها للحركة الأسيرة. وهنا نتطرق إلى العلاقات الفصائلية في ظل قيادة "حماس".
- مرحلة الانتفاضة الثانية: وهي المرحلة التي شهدت حالة من توازن القوى في الساحة الاعتقالية بين فصائل م.ت.ف، والحركة الإسلامية.

## سيطرة "فتح" وفصائل م.ت.ف

### من الانتفاضة الأولى - مرحلة أوسلو (١٩٨٨ - ١٩٩٣)

شكلت "فتح" والجبهة الشعبية في المرحلة الأولى القوتين الأساسيتين لجسم الحركة الأسيرة. والمميز في هذه الفترة هو علاقة "فتح"، التي شكلت الأغلبية في مواقع الأسر، بباقي الفصائل. كما شهدت هذه المرحلة التواجد التنظيمي لغالبية الفصائل الفلسطينية، بعد اندلاع الانتفاضة الأولى وانخراط التنظيمات بكل أطيافها السياسية والأيدولوجية في فعاليتها، وما أدى إليه هذا من حملات اعتقال طالَت الجميع.

منذ بداية الوضع التنظيمي في المعتقلات الجديدة، شكلت "فتح" القوة الأولى دون منازع، كما هو الحال في السجون المركزية. وقد حظيت بالتمثيل الاعتقالي على طول هذه الفترة. ورأت "فتح" في نفسها قائدة للحركة الأسيرة. ويظهر ذلك في الشعار الذي رفعته وتعاملت معه كقاعدة: "إن وجود تنظيم "فتح" قوياً في أي معتقل يعني بقاء ذلك المعتقل قوياً".<sup>٤٦</sup> وهذا هو ما كتبه الرجوب عن تجربة جنيد ونفحة عن "أهمية وجود تنظيم "فتح" معافى وقوياً، حيث أن "فتح" تشكل الجسم



الأساسي للحركة الأسيرة، وأي خلل في مسيرتنا التنظيمية ستنعكس آثاره بالضرورة على المعتقلات كافة. وإن "فتح" التي تشكل ٨٠٪ من أسرى ثورتنا هي التي تتحمل تصميم الإيقاع السياسي والنضالي لأسرى الثورة، وعلى كادر "فتح" تقع المسؤولية في تحديد المخاطر في واقعنا".<sup>٤٧</sup> هذه الثقافة التي وجدت في أدبيات "فتح"، والمدفوعة بفعل التفوق العددي الكبير لعناصرها، جعلها تعتبر أن مسؤولية الحركة الأسيرة والنهوض بها مسألة تتعلق بـ "فتح" ومدى القوة التنظيمية التي تتمتع بها، وليس قوة أو حضور التنظيمات الأخرى.

ومع ذلك، فإن البدايات شهدت تشكل اللجان الوطنية والاعتقالية، التي كانت من مسؤوليتها التقرير في كل ما يتعلق بشؤون الأسرى والمعتقلين. هذه اللجان مثلت فيها جميع فصائل م.ت.ف، وكانت مهمتها الخروج بنضال جماعي للأسرى الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه شكلت العلاقة بين التنظيمات، وتناسق الفعل الوطني داخلها،<sup>٤٨</sup> مسألة مهمة في سياق الصدام مع إدارات السجون. وشهدت هذه المرحلة تنافساً سياسياً وتنظيماً بين "فتح" والجبهة الشعبية، حيث كان الاستقطاب يصل إلى أقصى درجاته، ما يؤدي إلى توترات شديدة تصل حد الاشتباكات بين التنظيمين. لكن مع مرور الوقت، ووضوح الآليات التي تحكم العلاقة، أصبحت هذه العلاقات أهدأ وأنضج.<sup>٤٩</sup>

ومن القضايا التي كانت تثير الخلاف بين التنظيمات في السجون والمعتقلات:

- توزيع المرافق الاعتقالية بين التنظيمات.
- التحويل ونقل العضوية من تنظيم إلى آخر، الذي كان عامل توتير بين التنظيمات.
- التنظير والتحريض والاستقطاب. إنه وإن كان الاستقطاب إحدى أدوات توسع الأحزاب، وإحدى مهمات الأفراد داخل الحزب السياسي، فإن الوثيقة الاعتقالية قامت بمنعه، وحثت على المعاقبة عليه نظراً للمشاكل التي يثيرها بين التنظيمات في الأسر، بل إن الوثيقة اعتبرته نوعاً من المساومة الرخيصة بين الترغيب والأغراء.<sup>٥٠</sup>
- التركيبة السكنية في الغرف والخيام.

وكانت هناك عوامل تثير الخلافات موجودة أصلاً في البرامج السياسية والفكرية للأحزاب الفلسطينية، مثل الخلاف على تفسير بعض الخطوات النضالية ضد إدارة المعتقل.<sup>٥١</sup>

وامتازت هذه المرحلة من العلاقات بقوة البنية التنظيمية، وسيادة الثقافة الموجهة إلى تعزيز قيمة الحزب والتنظيم والانتقال من الآخرين. أضف إلى ذلك الرقابة على العلاقات الاجتماعية التي فرضها كل تنظيم على عناصره، ما أنتج علاقات تنظيمية لا اجتماعية في الأساس.

المميز في هذه المرحلة هو دخول "حماس" على واقع الحركة الأسيرة، بعيد انطلاقة الانتفاضة الأولى. لم يلق هذا التنظيم قبولاً في البداية، واعتبر منافساً، وبشكل خاص لـ "فتح". وحرّم معتقلو "حماس" من التمثيل الاعتقالي والفرز (التخير) تحت هذا المسمى الجديد.<sup>٥٢</sup> يقول نزار داود، إن تجربة مجدّد كانت من أقسى التجارب لأفراد هذا التنظيم الجديد، فلم تكن هناك أي علاقات اجتماعية معهم، وكانت "فتح" تعبئ عناصرها باتجاه أن هؤلاء لا يمتون لنا بصلة، ولا يعترفون بـ م.ت.ف، وبكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي حظي به الجميع بالتمثيل الاعتقالي حرمت "حماس" من ذلك. وبذا، فد "حماس" لم تكن مرحباً بها من قبل "فتح"، بينما كانت العلاقة أقل وطأة مع الجهاد الإسلامي. فلم يواجه أفراد الجهاد تشكيكاً بهويتهم الوطنية والنضالية، وذلك نابع من اعتقاد أعضاء "فتح" أن كثيراً من كوادر الجهاد الإسلامي هم ممن كانوا أساساً من قيادات "فتح"، ثم انتقلوا إلى الجهاد الإسلامي. وخطب الجمعة لم يكن لـ "حماس" الحق في كتابتها، حيث شكلت "فتح" طرازاً من وزارة الأوقاف الدينية.<sup>٥٣</sup> يقول أحمد سليمان (سجين لما يقارب خمس سنوات): حُرّم الإسلاميون من صفة التمثيل المستقل داخل المعتقلات. وقد رافق ذلك الكثير من الاعتداءات الجسدية على أتباع التيار الإسلامي. وهنا كان ثمة تفريق نسبي بين أبناء الجهاد الإسلامي، الذين كانوا يعاملون إلى حد ما بنوع من الاستقلالية، وبين أفراد "حماس" الذين حرّموا من كل شيء كالتمثيل، والفرز، والتواجد في مرافق العمل المخصصة للسجناء.<sup>٥٤</sup>

وزعت "حماس" في الانتفاضة الأولى بيانات جماهيرية في الشارع الفلسطيني لتعرض قضية أسراها، والمشاكل التي يواجهونها على

يد "فتح" في السجون، حتى يشكل ذلك ضغطاً على "فتح" يدفعها للتراجع عن ممارساتها اتجاه أعضاء الحركات الإسلامية من جهة، ومن أجل كسب تعاطف الشارع الفلسطيني وتأييده مع قضية معتقليها الذين يواجهون الأذى والتضييق على يد فئات من الشعب الفلسطيني داخل السجون الإسرائيلية من جهة أخرى. وفي العام ١٩٨٩، أشادت بعض بيانات "حماس" بالدور الإيجابي لأفراد الجبهة الشعبية، واحتضانهم لأعضاء "حماس" في تجربة مجدٍ، حيث لم يكن مقبولاً عند "فتح" تواجدهم فيها.<sup>٥٥</sup> وفي بعض السجون التي منع فيها أفراد "حماس" من الاستقلالية كتنظيم، عاشوا في خيام الجبهة الشعبية، التي لعبت دور الوسيط في كثير من المشاكل التي كانت تنشأ في الساحة الاعتقالية.<sup>٥٦</sup>

العلاقات المشحونة هذه، رافقها أحياناً اعتداءات جسدية لخلافات على تقسيم المرافق الاعتقالية، أو على نقل العضوية من تنظيم لآخر. فقد امتازت هذه الفترة بحرص كل تنظيم على الحفاظ على أعضائه، وعلى التعبئة الموجهة التي تعزز قيم التنظيم، وتنتقص من قدر الآخرين. وكان التنظيم أولاً وأخيراً وقبل كل شيء. لذا، كانت مسألة تعزيز العلاقات الفصائية ثانوية بشكل عام، فالبناء موجه نحو الأوضاع الداخلية لكل تنظيم، إضافة إلى الخطوات الاحتجاجية على إدارة السجون. لقد وجد في تجربة الحركة الأسيرة الكثير مما يتفق أو يختلف في علاقة "فتح" والجبهة الشعبية، أو في علاقة قوى اليسار بعضها ببعض. وقد سجلت هذه خلافات تنظيمية بين تلك الفصائل على مرافق أو أفراد. لكن الوضع مع "حماس" كان مختلفاً. فقد واجهت "حماس" تشكيكاً بشرعية وجودها، بسبب مسألة عدم الاعتراف بـ م.ت.ف كـ ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ورأت "فتح" في وجود "حماس" خارج إطار هذه المنظمة مبرراً لاضطهاد أعضائها. وقد استمرت مشكلة تمثيل الحركات الإسلامية في الحياة الاعتقالية لسنوات عدة.

لكن حتى مع عدم تمثيل الحركات الإسلامية، فإن "فتح" وجدت صيغة ما للتفاهم مع الحركة الإسلامية والتنسيق مع الجهاد و "حماس"، وذلك من خلال تمرير بريد اللجنة الوطنية للحركتين لإبداء رأيهما في المواقف النضالية، حيث لم يعد ممكناً الحديث عن موقف جماعي وخطوة موحدة باتجاه الإدارة في ظل عدم التنسيق مع الإسلاميين.<sup>٥٧</sup> ويقول أرسلان

ناشط في الجهاد وسجين لأكثر من سبع سنوات): " حرصت " فتح " على مشاوررة الجميع ومشاركتهم في القرارات النضالية، وذلك لإدراكها أنها إذا ربطت كل شيء بمصالحها، فإن ذلك سيؤدي للساحة الاعتقالية.<sup>٥٨</sup> وعلى الرغم من قلة عدد المنضويات تحت الجماعة الإسلامية في السجون التي تواجدت فيها الأسيرات، فقد كان يتم اعتبارهن خارج اللجنة الوطنية، ولم يشتركن في التمثيل الاعتقالي. تقول الأسيرة عطف عليان أنه مع تزايد أعداد الأسيرات التابعات للجماعة الإسلامية، تغير موقف القوى الوطنية منهن، وحلت مشكلة التمثيل المنفرد، وأصبحت اللجنة التي تقود أوضاع الأسيرات تعرف باسم اللجنة الوطنية والإسلامية.<sup>٥٩</sup>

حافظت الحركة الأسيرة، من خلال آلية التراضي أو الإجماع، على وحدة موقفها والتزامها بالمواجهة مع إدارات السجون والمعتقلات، إذ مثلت وحدة الموقف الاعتقالي السيف الذي واجهت به الحركة الأسيرة إجراءات إدارات السجون.<sup>٦٠</sup>

### اللجنة النضالية العامة:

يقودنا هذا للحديث عن المؤسسة التي ضمت فصائل الحركة الأسيرة، والتي مثل فيها الجميع مع الوقت، وشكلت جامعاً للفصائل، ورأى فيها الأسرى تجربة أكثر نضوجاً من تجربة فصائلهم في الخارج التي عجزت عن إنشاء مؤسسة كتلك التي أوجدها المعتقلون منذ زمن بعيد؛ أي النضالية العامة، صاحبة القرار الأول والأخير في السجون. وكما جاء في الوثيقة الاعتقالية، فهي السلطة العليا في السجن، التي من حقها التقرير بكل ما يخص المعتقلين، بل وهي مسؤولة عن العلاقات والاتصالات مع الخارج.<sup>٦١</sup> أثبتت هذه المؤسسة حضورها عبر تصديدها لحل الإشكالات التي تنشأ بين التنظيمات وفي نضال الأسرى ضد إدارات السجون، وعبر قيادتها للنشاط اليومي للأسرى.<sup>٦٢</sup> وفي تجربة الأسيرات، تم تجاوز مشكلة التمثيل المنفرد للإسلاميات اللواتي حصلن عليه بعد الإضراب عن الطعام الذي خاضته المناضلة عطف عليان، وأصبحت لجنة الحوار تسمى اللجنة الوطنية والإسلامية.<sup>٦٣</sup>

وإذا كانت هذه المؤسسة إنجازاً حققتة بعض فصائل م.ت.ف في تلك الفترة، فإن الإسلاميين أصبحوا جزءاً فاعلاً ومقرراً فيها، حيث برز

الخطاب الإسلامي الواضح في بياناتها، ما يعكس الحضور الواسع لهم في هذه المؤسسة. ويمكن القول إنه حتى العام ١٩٩١ - ١٩٩٢ خلت خطابات النضالية العامة من الإشارة إلى الإسلاميين، أو حتى من بروز الخطاب الديني فيها. ولاحقاً، أصبح مسمى المجاهدين جزءاً يرمز إلى وجود الحركات الإسلامية في هذه اللجنة. وافتتحت البيانات بالآيات القرآنية، وذيلت بعبارة (إنه جهاد؛ نصر أو استشهاد). وحتى مع تسلم الحركات الإسلامية لقيادة الحركة الأسيرة، فقد بقيت هذه المؤسسة حاضرة وموجودة في حياة المعتقلين، ومثل فيها أفراد اليسار، ومن تبقى من "فتح" داخل السجون. وشهدت الفترة الممتدة من العام ١٩٨٨ - ١٩٩٨ زحماً نضالياً للحد من الإجراءات التي تمس كرامة المعتقلين، أو لتحسين شروط حياتهم في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وقد غاب عن هذه التجربة شكل التحالفات الفصائية، حيث كانت "فتح" هي القوة الأولى، فلم تكن تحتاج إلى أي نوع من التحالفات مع الفصائل الصغيرة في الساحة الاعتقالية. وعاشت قوى اليسار بشكل منفرد. فكل على حدة، له ممثله وهيئاته الخاصة بالتنظيم فقط. وخلال تلك الأعوام، بدأ عدد أفراد الحركات الإسلامية يزداد في السجون.

وفي العام ١٩٩٣، عاشت الحركة الفلسطينية الأسيرة المتغير الكبير الذي طرأ على الوضع السياسي الفلسطيني، وأدى إلى الفرز بين المعتقلين على أساس تأييد أو معارضة أوسلو. وبسبب عمليات الإفراج من جهة، وتواصل حملات الاعتقال للمعارضة من جهة أخرى، فقد تغيرت تركيبة الحركة الأسيرة، وأفرزت قيادة جديدة لها.

### "حماس" من أزمة الشرعية إلى قيادة الحركة الأسيرة ١٩٨٨ - ١٩٩٣

لم يكن الاتجاه الإسلامي، أو ما كان يعرف في تجربة الحركة الأسيرة بـ "المتدينين"، ليشكل إرثاً أو تراثاً يبرر "حماس" ويساعدها لاحقاً. فلم تكن في هذه الظاهرة، التي وإن وجد بداخلها ممن كانوا ينتمون لجماعة الأخوان المسلمين، ما يمهّد الطريق لحركة ستكون لاحقاً مقبولة بالنسبة للحركة الأسيرة، وذلك بسبب وجود "المتدينين" على هامش العمل الاعتقالي، وعزل أنفسهم، وحالة العداء التي شابته علاقتهم بالفصائل

الوطنية في المراحل المبكرة من تجربة الحركة الفلسطينية الأسيرة. ومع انطلاق "حماس" في العام ١٩٨٧، حمل المعتقلون الصورة نفسها عن التنظيم الجديد "حماس". فهم لم يروا في "حماس" تنظيماً جديداً في السجون، بل رأوا فيه امتداداً للمتدينين.

لذا، لم تكد تجربة "حماس" تبدأ حتى تم الحكم عليها، وتجنيد موقف يقضي بحرمان معتقليها من التمثيل في المرافق واللجان الاعتقالية. لكن البعض يرى أن تجربة الحركة الأسيرة هي تجربة تراكمية، وأن الإسلاميين جزء من هذه التجربة.<sup>٦٤</sup> غير أن الماضي، بما كتب عنه، يشير إلى أن التيار الديني لم يكن يتألف من مجموعة حزبية واحدة، ولا ينتمي كل فرد فيه بالضرورة إلى حزب. فهناك من هو متدين وحسب. وهناك من يصفون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى تنظيم الجهاد الذي يتخذ من الشريعة القاعدة الوحيدة للسلوك الإنساني. وهناك من يعتقد بأنه ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين.<sup>٦٥</sup> يقول عنقاوي: "إن المتدينين يعتبرون الأطر التنظيمية، لا بل حتى التنظيمات في الخارج، عبارة عن واقع جاهلي يجب تحطيمه والقضاء عليه".<sup>٦٦</sup> هذه الملاحظة تتعلق بالمتدينين. ومع دخول الانتفاضة والإعلان عن "حماس"، وانخراطها في فعاليات الانتفاضة، عرفت الحركة الأسيرة هذا التنظيم الذي بدأ أعضاؤه يتوافدون على السجون. فلم تغير جماعة الإخوان المسلمين اتجاهها جذرياً إلا مع بدء الانتفاضة. فقد قرر فرع الجماعة في غزة دمج عضويته المدنية وذراعيه العسكري والأمني في تنظيم واحد يؤدي دوراً نشيطاً في الانتفاضة.<sup>٦٧</sup>

بدءاً من هنا، أخذ يحدث تغير نوعي ومتدرج في الصورة المخترنة عن الحركة الإسلامية لدى قطاعات فلسطينية عريضة داخل الأرض المحتلة. لذا يمكن القول إن تشكيل حركة "حماس" كحركة مقاومة للاحتلال، وانخراط كوادرها في فعاليات الانتفاضة الميدانية بصورة واضحة وفعالة، كان أهم خطوة اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين لاكتساب الشرعية السياسية داخل الساحة الفلسطينية.<sup>٦٨</sup>

هذه الشرعية لم تحظ بها حركة "حماس" الأسيرة في السجون لسنوات عديدة. ولم يكن سهلاً على فصائل م.ت.ف قبول هذا التنظيم، الذي اعتبر منافساً. وفوق هذا، فقد واجه هذا التنظيم مشكلة ذاتية، حيث كانت

تنقصه التجربة لتسويق نفسه وطرحها بصورة ملائمة في واقع الحركة الفلسطينية الأسيرة. لكن ما عزز تجربة "حماس" تواجد معتقلي غزة وتوافد أعداد كبيرة منهم إلى السجون والمعتقلات.<sup>٦٩</sup>

اعتبرت مشكلة التمثيل في المرافق الاعتقالية واللجنة النضالية العامة السمة التي ميزت تجربة العلاقات الفصائلية (الوطنية من جهة، والإسلامية من جهة أخرى). فقد استبعدت التيارات الإسلامية من هذه المرافق، التي اعتبرت حكراً على فصائل منظمة التحرير فقط. وظلت هذه المسألة معلقة بين مطالبه الإسلاميين ورفض "فتح" بحجة وجود "حماس" خارج إطار م.ت.ف، في الوقت الذي لم تعترف فيه "حماس" بشرعية تمثيل هذه المنظمة للشعب الفلسطيني. مثلاً، حين توافد أعضاء "حماس" إلى سجن الخليل المركزي، منعوا من الفرز تحت هذا المسمى. وعندما حاول أعضاء "حماس" تجاوز "شاويش القسم" أثار ذلك غضب "فتح"، واتخذت قراراً يقضي بالتزام أعضاء "حماس" لغرفهم. وفي الوقت ذاته، تم توزيع بيان للحركة الإسلامية يتهم عناصر "فتح" بمعاكسة أعضاء "حماس" أثناء الصلاة. وطلبت "فتح" من الشيخ حسن يوسف إصدار بيان ينفي هذا. ومع رفض الإسلاميين، تأزمت العلاقة أكثر مع "فتح"، وبخاصة في قسم (أ) في سجن الخليل.<sup>٧٠</sup> وصيغت وثيقة اعتقالية لعب أعضاء الجهاد، وعلى رأسهم عبد الناصر مهدي من قيادات الجهاد الإسلامي، دوراً مركزياً فيها، يكون بموجبها أفراد "حماس" تحت مسمى "الجماعة الإسلامية"، التي أصبحت تعني الجهاد الإسلامي و"حماس". ومع زيادة عدد معتقلي "حماس"، أصبح هناك ميل للانفصال عن أعضاء الجهاد الإسلامي، والخروج من دائرة ما عرف بالجماعة الإسلامية.<sup>٧١</sup>

وفي بداية التسعينيات، احتدت العلاقة مع معتقلي "حماس" أيضاً في عسقلان، وانتقلوا للعيش في قسم ١٢ الخاص بهم، وأخذوا فورة في وقت خاص بهم، وتمثيلاً خاصاً بعيداً عن التمثيل الاعتقالي، ولم يكن هناك أي تنسيق معهم. وفي نفحة لم يتقبل الأسرى الوطنيون وجودهم، أو قبولهم في السجن.<sup>٧٢</sup> لكن التحول طرأ بعد إضراب العام ١٩٩٢ الذي شاركت فيه القوى الإسلامية، حيث نسق مع قياداتهم على هذا الإضراب. وأسهم الإضراب في تلطيف الأجواء الاعتقالية، وفي الدعوة للتنسيق

والتضامن في الواقع الاعتقالي بشقيه الوطني والإسلامي. وطبعاً هذه العلاقة لم تكن بمعزل عن تدخلات الخارج، وانتقال الخلاف منه وإليه.<sup>٧٣</sup>

لكن الغريب في الأمر هو أن تكون ساحة السجون والمعتقلات هي ساحة التنافس الأولى بين "فتح" و"حماس". ففي ٢٢ آب ١٩٨٨، صدر بيان عن حركة "حماس" يعدد بعض أنواع الأذى والمضايقات التي يتعرض لها أنصارها داخل بعض المعتقلات من أمثال سجن مجدو، وجنين، وبيتونيا على أيدي بعض الفئات، في إشارة غير صريحة لأعضاء حركة "فتح".<sup>٧٤</sup> وحينما اشتد الخلاف في السجون بين "فتح" و"حماس"، وأصبحت قضية مطروحة في الشارع الفلسطيني، استدعى ذلك تدخل شخصياً من عرفات رئيس م.ت.ف، الذي بعث برسالة إلى كل من "فتح" و"حماس" في السجون لإنهاء خلافتهما والتعامل مع "حماس" كأى تنظيم وطني آخر.<sup>٧٥</sup> ونتاجاً لما كانت تصل إليه العلاقة في السجون بين الطرفين، فقد أقدمت "حماس" على الانتقام لعناصرها من قادة "فتح" الذين تم تحريرهم من السجون.<sup>٧٦</sup>

من الواضح أن "حماس" حصلت على تمثيلها الاعتقالي في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ في السجون، حيث تواجدت في المرافق الاعتقالية، واللجنة النضالية العامة، والخروج إلى مرافق العمل الخاصة بالأسرى. ولم يعد ممكناً تجاوز أنصار الحركة الإسلامية بحكم النسب العددية، وازدياد أعضاء "حماس" في السجون، بفعل النشاطات والعمليات التي انخرطت فيها "حماس". وأخذ نفوذ "حماس" يزداد في الحركة الأسيرة، لكن "فتح" والجبهة الشعبية ظلنا حتى ذلك الوقت تشكلان أغلبية الحركة الأسيرة. ولم يكن عدد أعضاء "حماس" يتجاوز ١٥٪ من مجموع الأسرى الفلسطينيين التابعين ل م.ت.ف. وخدمت العديد من الظروف "حماس" الأسيرة، حيث أصبحت القوة الأولى دون منازع مع إعلان أوصلو، وما شهده من حملات الإفراج التي طالت الأغلبية من فصائل م.ت.ف. ونستطيع هنا تتبع الأسباب التي جعلت "حماس"، التنظيم المحاصر الذي لم يحظ بداية بالتمثيل الاعتقالي، يصل إلى قيادة الحركة الأسيرة ومنها:



١. انتقال الحركة الإسلامية الفلسطينية في أواخر العام ١٩٨٧، بعيد انطلاقة الانتفاضة الأولى، من تيار يغلب على نشاطه الجانب الاجتماعي والدعوي (جسمه الرئيس حركة الأخوان المسلمين) إلى تنظيم سياسي عسكري حديث مقاوم للاحتلال جسمه الرئيس حركة "حماس"<sup>٧٧</sup>.

٢. اتفاق أوسلو وما نجم عنه من إفراجات طالت الأغلبية من فصائل م.ت.ف.

٣. تركّز حملات الاعتقال على الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو، وبالأخص أعضاء "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وخروج "فتح" من دائرة الاشتباك المباشر مع الاحتلال، وتحولها إلى أداة للسلطة وإلى جسمها الرئيسي.<sup>٧٨</sup>

وهذا لم يكن بمعزل عن:

أ. تنامي نفوذ الحركات الإسلامية منذ بداية الثمانينيات.

ب. تراجع القدرة التعبوية لفصائل م.ت.ف في الشارع الفلسطيني.<sup>٧٩</sup>

يمكن اعتبار العام ١٩٩٤ العصر الذهبي لحركة "حماس" الأسيرة في السجون. فقد شهد معتقل النقب أول ممثل معتقل لـ "حماس" وهو الشيخ طلال الباز من قلقيلية، وأبو محمد الغول من غزة، حيث يعتبر النقب أول سجن بدأ فيه التمثيل الاعتقالي لحركة "حماس"، ومن ثم انتقل إلى نفحة وعسقلان وجنيد.<sup>٨٠</sup> وبالتدرج أصبحت "حماس" القوة الأولى فيه دون منازع. وهذا ما جعلها تقف على رأس قيادة الحركة الفلسطينية الأسيرة في السجون. وكان هذا بمثابة الخروج من أزمة التمثيل في الحياة الاعتقالية التي واجهتها في السنوات الأولى لتجربتها. فقد انقلت من طرف معزول إلى ممثل للمعتقلين. وتعتبر هذه المرحلة بداية التحول الحقيقي في موازين القوى على الساحة الاعتقالية. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن: كيف تعاملت "حماس" عندما أصبحت القوة الأولى في الحركة الأسيرة؟ وما الذي ورثته عن التجربة السابقة، وبالتحديد تجربة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؟ وأين أصبحت المنافسة في الساحة الاعتقالية؟

## سلطة الحركات الإسلامية

## العلاقات الفصائلية من أوسلو إلى الانتفاضة الثانية (١٩٩٣ - ٢٠٠١)

شهدت هذه المرحلة تراجع حضور فصائل م.ت.ف في السجون، وبخاصة حركة "فتح"، نتيجة للإفراجات التي رافقت الإعلان عن اتفاقية أوسلو. في هذه الفترة، كانت قد حلت مشكلة تمثيل الحركات الإسلامية في كل السجون والمعتقلات. ولم يكن السبب الوحيد في صعود "حماس" على رأس الحركة الأسيرة هو الإفراجات التي طالت أغلبية عناصر "فتح"، بل هو تواصل حملات الاعتقال في الخارج للفصائل المعارضة لاتفاقية أوسلو، وتزايد عمليات "حماس" العسكرية ضد قوات الاحتلال، ما جعلها، إضافة إلى "الجهاد"، هدفاً أساسياً لحملات الاعتقال والتصفية. ومع تراجع وجود "فتح" وقوى اليسار، برز الجهاد الإسلامي كقوة ثانية في الساحة الاعتقالية، واختفى التنافس بين اليسار و"فتح"، متحولاً إلى تنافس بين "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

أخذ الجهاد يطالب بحقوقه. وكانت مطالب الجهاد في كثير من الأحيان دينية، (لماذا أنتم تؤمنون الصلاة ونحن لا؟). وهذا لم يكن مقبولاً عند "حماس" لأنها تعتبر نفسها الوصي على الدين وليس غيرها. وتحول ذلك إلى خلاف ديني مطلبي بين الحركتين، مع أن التنظيمين يحملان الأيديولوجيا نفسها. وكانت المشكلة تظهر عندما يزيد عدد أعضاء "الجهاد" في الساحة الاعتقالية.<sup>٨١</sup> وقد احتكمت العلاقة بين "الجهاد" و"حماس" إلى شخص المسؤول. فإذا كان المسؤول إيجابياً ترك ذلك أثره الجيد على العلاقة. واحتكم توزيع خطب الجمعة إلى الكفاءة والمقدرة. وحظيت "حماس" بذلك بسبب وجود أئمة وخطباء مساجد معظمهم منها.<sup>٨٢</sup>

ويرى أفراد "الجهاد" أن "حماس" منعتهم في كثير من الأحيان من إلقاء خطب الجمعة، التي كانت مقتصرة فقط على أعضاء "حماس". وعلى سبيل المثال، حين كانت "فتح" القوة الأولى، أو المسيطرة، كان القيادي نافذ عزام من حركة الجهاد الإسلامي يقف ويخطب في صلاة الجمعة، وذلك بموافقة وإسناد من "فتح". لكن حين غدت "حماس" القوة الأولى، قامت بمنع ذلك. بدأ، فإن صعود "حماس" على رأس

الحركة الأسيرة لم يحسن من وضع " الجهاد " الذي لم يحقق طموحه في الوصول إلى المرافق الاعتقالية. ووصلت العلاقة حد القطيعة بين التنظيمين بين العامين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في سجن النقب. وكانت دامية في مجدو في العام ١٩٩٨، حيث جرح ١٦ عضواً من الجهاد نتيجة خلاف بين التنظيمين.<sup>٨٣</sup>

وانتقل الخلاف إلى جانب مختلف، يتعلق بقبول الآخر. فلم يعد مقبولاً عند " حماس " ممارسة بعض القضايا مثل الإفطار في رمضان، الذي تعتبره كفراً. وقد رأى اليسار في هذا وصاية وفرضاً من قبل " حماس ". ووصل الأمر حد الاشتباكات. لكن هذه المشاكل كانت تجد حلولاً مناسبة لها في النهاية.<sup>٨٤</sup> وفي الوقت الذي كانت " حماس " تشارك باحتفالات " فتح "، كانت ترفض المشاركة في احتفالات اليسار، وذلك من زاوية دينية، ترى أن اليسار الكافر لا يجب التعامل معه.<sup>٨٥</sup>

مع بداية انتقال المرافق كان هناك مشكلة أخرى نشأت بين أفراد اليسار من جهة، و " فتح " و " حماس " من جهة أخرى. فقد رفض أفراد اليسار الجلوس على العدد لعدم تسلمهم مرفقاً اعتقالياً، وهو أمر اعتبروه حقاً لهم. لقد تركوا لمواجهة مصيرهم مع الإدارة، وهنا كبلت أيدي أفراد اليسار وقمعوا وأرسلوا إلى الزنازين والسجون المختلفة.<sup>٨٦</sup>

في هذه الفترة التي اقتنعت " فتح " فيها بأنه سيتم إطلاق سراح أسراها، وأن التمثيل سينتقل إلى " حماس "، لم تعد تهتم بالمرافق. ويمكن القول إن هناك متغيراً أعم وأوسع طراً على علاقات الفصائل الفلسطينية في الأسر؛ فقد انقسمت الساحة الاعتقالية إلى مؤيدي أو سلو ومعارضيه، واشتدت التعبئة السياسية على هذا المنحى، ما أزم العلاقات أكثر فأكثر مع " فتح "، التي أيد عناصرها هذا الاتفاق لأنهم جزء من " فتح " الأم في الخارج. لكن وجود هذا المتغير لم يحدث تحالفات على أساس المعارضة لهذا الاتفاق؛ سواء في داخل الحركات الإسلامية، أم مع قوى اليسار كنموذج لتحالف الفصائل المعارضة في الخارج، الذي عرف بتحالف الفصائل العشرة.

بما أن " حماس " أصبحت القوة الأولى في الاعتقال، فقد كان لسلوكها الأثر الكبير في طبيعة العلاقات بين التنظيمات الفلسطينية في الأسر.

ويرى اليسار أنه مع دخول الحركات الإسلامية على خط قيادة السجون، كانت الفصائل الفلسطينية مفتوحة على ديمقراطية إدارة المرافق الاعتقالية، والتمثيل عبر الوثائق واللوائح التي غدت ناعماً للحركة الأسيرة وتفاعلاتها على المستويات كافة. لكن لم يخل الأمر من ظهور النفس السلطوي عند الحركات الإسلامية. فمع تضاعف حجمها، بدأ أن الحركة الإسلامية تريد استعادة نهج نفي الآخر ورفضه. فقد أخذت تعمل على صياغة العلاقات الوطنية وفق رؤيتها الخاصة، ووفق ميزان القوى المائل لصالحها.<sup>٨٧</sup>

وعند صياغة الوثيقة الاعتقالية من جديد، بعد تحول "حماس" إلى قوة أولى في السجون، فقد صيغت بطريقة تمكن الفصيل الأكبر من الاحتفاظ بكل شيء. فالتمثيل الاعتقالي من حق الفصيل الأكبر، وليس مركزياً، ولجنة الحوار من حق الفصيل الأكبر... الخ.<sup>٨٨</sup>

وحيث أن ما عانت منه "حماس" في التجربة السابقة بقي في أذهان قياداتها، وبما أن "حماس" ورثت تجربة فصائل منظمة التحرير، بكل ما تحمله من سلبيات وإيجابيات، واستخدمت الأدوات السابقة نفسها، فقد كانت تمعد إلى اللجوء إلى العنف أحياناً لحل الإشكالات الاعتقالية بين التنظيمات، كما حدث مع "الجهاد" و"اليسار". والمفارقة أن "فتح" مارست نهج "حماس" ذاته حين حاولت الأخيرة أن تنتقم من قيادات "فتح" التي خرجت من السجون. فقد استفادت من سيطرتها على بعض الأجهزة الأمنية لجعل عناصر هذه الأجهزة تتولى معاينة قيادات "حماس" الخارجة من السجون بزعم أنها أساءت إلى معتقلي "فتح" في السجون، وبخاصة هؤلاء الذين عاشوا في سجن مجدو بعد إغلاق سجن النقب الصحراوي في أيار من العام ١٩٩٥.<sup>٨٩</sup>

منذ نهاية العام ١٩٩٣، شكلت "حماس" قيادة جديدة للسجون في ظل تراجع واضح للقوى الوطنية. وشهدت هذه المرحلة تغييراً في شكل نضال الحركة الأسيرة. فبحكم الواقع السياسي الجديد، برز العزوف عن النضال المطليبي، والاتجاه نحو الإضرابات السياسية، حيث رأى الأسرى أن من حقهم التحرر، وبالتالي ظهر عندهم عدم الاهتمام بتطوير أوضاعهم داخل السجون طالما أن المنطق الطبيعي يقضي بوجودهم خارج أسوار السجن.

وشهدت الحركة الأسيرة العديد من الإضرابات السياسية؛ كان أولها في ٢١/٦/١٩٩٤ على إثر توقيع اتفاقية القاهرة. وعلق الإضراب بعد ثلاثة أيام بناء على وعود من الوفد المفاوض. ثم تبعه إضراب ثان في ١٨/٦/٩٥، وتحت شعار إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء. ثم حدث إضراب آخر في ٢٥/١٢/١٩٩٨، وحمل العديد من المطالب، منها الاعتراف بهم كأسرى حرب، ووقف التنسيق الأمني، وإطلاق سراح المعتقلين القدامى.<sup>٩٠</sup>

كانت "فتح" هي الداعي الأساسي لهذه الخطوات النضالية، التي لقيت أحياناً تجنّباً من قبل فصائل المعارضة الفلسطينية، وذلك بهدف طرح قضية الأسرى بشكل فعال في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ولأن موقف "فتح" في السجون كان موقفاً خاصاً، فإنها أول من باشر إلى دعوات الإضراب السياسي دون تحفظ على أن يكون الإفراج ضمن اتفاق قبّلوه أصلاً، على عكس قوى المعارضة.

كانت "حماس" ضد الإضرابات السياسية، ولم تشترك في الكثير منها، وذلك لقناعة الإسلاميين أن الإضرابات السياسية لن تحقق شيئاً. لذا، رأت أن يكون الإضراب سياسياً - مطلبياً؛ أي ألا يقتصر فقط على الجانب السياسي، إدراكاً منها بأن المرحلة القادمة هي مرحلة تواجد الإسلاميين في السجون، وأن عدد أسرى "فتح" سيتراجع بشكل كبير جداً.<sup>٩١</sup>

من جانب آخر، رأى البعض أن هذه الإضرابات كانت عاملاً مهماً في تحريك ملف الأسرى، وإحراج الوفد الفلسطيني المفاوض، وأنها أفرزت استقطاباً جماهيرياً وإعلامياً لقضيتهم.<sup>٩٢</sup> كما رأى فيها البعض الآخر تعبيراً عن الصدمة التي تلقاها الأسرى بعد أن اعتقدوا أن السلام هو مفتاح حريتهم الذي ينتظرون.<sup>٩٣</sup>

اختلاف النظرة إلى الإضراب السياسي كان انعكاساً للحالة التي مرت بها الحركة الفلسطينية الأسيرة في مرحلة أوسلو، بين من يرفع شعار التحرر من السجون إيماناً منه بأن الاتفاق السياسي سيوفر هذه الإمكانية ويريد الضغط، عبر تجنيد الشارع الفلسطيني، ليس على الجانب الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً من أجل إحراج الوفد الفلسطيني المفاوض، الذي اعتبر مقصراً في طرح قضيتهم بشكل جاد في مفاوضاته مع الإسرائيليين، وبين من يريد التركيز على المطالبة.

على صعيد آخر، خلق اختلاف النسب العددية في السجون مشاكل جديدة تتمثل في البحث عن صيغ جديدة، سواء في ما يتعلق باتخاذ القرارات، أم الهيئات التي ستشرف على قيادة نضال الحركة الأسيرة والنشاطات اليومية بشكل عام. هذه المشكلة قادت إلى حالة من الإرباك عبر عنها إضراب بعض الأسرى لأيام عدة، ثم فك إضرابهم. كذلك أيضاً كان إضراب سجن " تلموند " منفرداً. وقد تضامنت فيه الأسيرات على أمل أن يلحق بهن الجزء الأكبر من الحركة الأسيرة. أما بعض القضايا التي كانت لا تستغرق دقائق للاتفاق عليها، فقد أصبحت تحتاج إلى وقت طويل لحلها.<sup>٩٤</sup> لم تواجه " حماس " مشكلة في تسلم قيادة الحركة الأسيرة عندما أصبحت القوة الأولى، فقد انتقلت السلطة إليها بشكل سلمي وودي. لكن تفسير الخطوات النضالية والاجتماعية انطلاقاً من تأييد أو معارضة اتفاق أوسلو، أصبحت محل خلاف جديد في علاقة التنظيمات. وقد فاقم من ذلك حالة الإحباط التي سادت مجتمع الأسرى الذين لم يتم تحريرهم. وبقيت اللجان الاعتقالية، وبالأخص اللجنة الوطنية العامة، حاضرة، وهي التي حكمت عمل الحركة الأسيرة، وبحضور أوسع للإسلاميين.

ظلت منهجية التعامل السائدة داخل قلاع الأسر، وما رافقها من مفاهيم وممارسات، حاضرة في ذهنية الإسلاميين في لحظة تسلمهم قيادة الحركة الأسيرة. وقد بنوا على هذا الإرث وعززوه، وبخاصة في المراحل الأولى لتسلمهم، في خطوة منهم لإثبات أنهم قادرون على مواصلة إدارة الدفة بشكل طبيعي، وأنهم سيسيروا على النهج نفسه الذي تبنته فصائل منظمة التحرير عندما كانت على رأس الحركة الأسيرة.<sup>٩٥</sup>

لذا، نرى أن المفاهيم والمؤسسات الاعتقالية التي شكلتها فصائل م.ت.ف بقيت هي ذاتها في فترة سيطرة الحركات الإسلامية على قيادة الحركة الأسيرة. وواجهت " حماس " في البداية مشكلة تقبل إدارة السجن للتعامل مع ممثليها، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كانت " حماس " تقود فيه دفة العمليات الاستشهادية. إلا أن التجربة أثبتت أن " حماس " استطاعت التعامل والحوار بشكل طبيعي مع إدارة السجن.<sup>٩٦</sup>

## تشكيل تنظيم "فدا"

أخذت عملية انشقاق مجموعة من قيادة الجبهة الديمقراطية تتفاعل في الداخل منذ العام ١٩٩١ من خلال العديد من العناصر التي روجت إلى فكرة التنظيم الجديدة (فدا). ولم تكن هناك استجابة داخل السجون إلا بعد ثمانية أشهر تقريبا. فقد كانت منظمات السجون من أكثر المنظمات تماسكا. ورأت الجبهة الديمقراطية أن عدد الذين خرجوا واستقلوا تحت إطار "فدا" لا يتجاوز ١٣-١٤ عضوا حتى العام ١٩٩٤.

وقد حدث في فترة الانفصال خلاف بين العناصر التابعة للجبهة الديمقراطية وعناصر "فدا"، الذين احتضنتهم "فتح". وكان سجن جنيد حينئذ السجن الأول الذي يستجيب للانفصال. لكنهم كانوا محدودي العدد، وانتقلوا بعدها إلى عسقلان و"هداريم"<sup>٩٧</sup>. ومنذ ذلك التاريخ عرفت الحركة الأسيرة تنظيم فدا، لكن هذا التنظيم ظل محدود التأثير في الساحة الاعتقالية لمحدودية تواجد أفرادها في السجون.

## مرحلة توازن القوى مع دخول الانتفاضة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٤)

سيطرت الحركات الإسلامية قرابة ثماني سنوات على قيادة الحركة الأسيرة وتمثيلها في مختلف مواقع الأسر، سواء في ما تبقى من المعتقلات، أم في السجون المركزية. ومع دخول الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، واجتياح المدن الفلسطينية الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي في نيسان مع العام ٢٠٠٢، واعتقال آلاف الشبان الفلسطينيين، تغير الوضع تماما. فلم تكن هذه الاعتقالات مقتصرة على فصائل المعارضة الفلسطينية فحسب، بل طالت أيضاً "فتح"، التي شكلت جزءاً أساسياً من أعمال المقاومة خلال الانتفاضة الثانية. بذل، فقد شهدت تلك المرحلة عودة "فتح" بقوة إلى السجون، ما أدى إلى تراجع سيطرة "حماس" على التمثيل الاعتقالي.

كانت العلاقات الفصائلية في هذه الفترة مختلفة عما ساد في تاريخ الحركة الفلسطينية الأسيرة. ورأى الكثيرون أنها الأفضل في تاريخ هذه الحركة. فما كان بالأساس نتاجاً لمرحلة سابقة شهد العديد من

المتغيرات، منها: غياب الرقابة، عدم التشدد في نقل العضوية من تنظيم إلى آخر، التغيرات في الجانب الأمني. تراجع الدور التعبوي للتنظيمات، الذي تراجعت معه الثقافة الموجهة التي مارستها التنظيمات طيلة الفترة السابقة، أضيف إليه غياب القوة المطلقة في السجون هذه الفترة. فقد عاشت الحركة الأسيرة ٢٥ عاماً من سلطة "فتح"، وثمانى سنوات من سيطرة "حماس" المطلقة. أما ما عاشته الآن، فهو حالة من توازن القوى بين "حماس" و"فتح"، وتداول للتمثيل الاعتقالي بين التنظيمين. لقد حصل توازن بين الاتجاه الإسلامي، ممثلاً بـ "حماس" و"الجهاد"، والاتجاه الوطني ممثلاً بـ "فتح" وقوى اليسار (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، مع غياب واضح لتنظيمات كانت في السابق جزءاً من الحركة الأسيرة ولو بشكل محدود مثل "حزب الشعب"، و"فدا"، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، و"فتح" الانتفاضة أبو موسى، مع حضور ما لأفراد الجبهة الشعبية القيادة العامة، الذين عاش جزء منهم تحت خيمة اليسار أو "حماس" في السجون. هذا التوازن نراه في إحصائية للتنظيمات في العام ٢٠٠٣، حيث بلغت نسبة اليسار ١٢,٤٪ في الاعتقال الإداري مقابل ٧,٢٧٪ في أقسام المحكومين. وبلغت نسبة "الجهاد الإسلامي" ١٣,٨٪ و١٥,٧٢٪ في كلا القسمين. وشكلت "فتح" ٤٠,٢٪ في الإداري، مقابل ٣٨,٩٤٪ في أقسام المحكومين. وبلغت نسبة "حماس" ٣٢,٦٪ في الاعتقال الإداري، مقابل ٣٨٪ في أقسام المحكومين.<sup>٩٨</sup> ويلاحظ من هذه النسب تقدم الجهاد الإسلامي على فصائل اليسار مجتمعة بفارق ٥,٥٪ في أقسام الإداري، و١,٤٪ في أقسام المحكومين. وأصبحت "حماس" تنافس "فتح" على المركز الأول، حيث بلغت "حماس" نسبة ٣٨٪ من مجموع المعتقلين، بينما شكل أعضاء "فتح" ما نسبته ٣٨,٤٩٪. هذا الفارق بين التنظيمين محدود جداً، وقابل للتغيير في أي عملية إفراج. وهذه النسب والأرقام لم تشهدا الحركة الفلسطينية الأسيرة منذ نشأتها. وأدى هذا إلى أن أصبحت العلاقات مضبوطة أكثر، وأصبح هناك ميل لدى التنظيمات الأكبر لاستمالة الفصائل الصغيرة. وحصل هناك نوع من الفرز بين من ينتمون لفصائل م.ت.ف، ومن ينتمون للحركات الإسلامية.



## الصعيد الاجتماعي:

على الصعيد الاجتماعي والنظرة للآخرين، نجد مثلاً أن "حماس" تطورت تطوراً هائلاً. فقد أصبحت فكرة تقبل الآخر كما هي منتشرة وسائدة لديها، وذلك بحكم التعامل على أساس التصور للعمل النضالي داخل السجون. لذلك، خفت حدة التوتر. أضف إلى ذلك أنه انتشرت في أوساط "حماس" مظاهر الانفتاح الناتج عن الخطاب الجديد للحركة الإسلامية، والخروج من دائرة الرضوخ للمدرسة التقليدية لـ "حماس" في الفترات السابقة.<sup>٩٩</sup> بينما رأى آخرون أن "حماس" ما زالت من أكثر التنظيمات انغلاقاً في العلاقات الاجتماعية على الرغم من أنها على هذا الصعيد أفضل قياساً بالفترة السابقة. وفي مقابل ذلك، حصل تقارب في علاقات اليسار و"فتح"، وهي علاقات أفضل من السابق بكل تأكيد. وقد أخذ يحكم هذه العلاقات لا السياسة والمواقف التنظيمية، بل التقارب الاجتماعي الذي قواه ابتعاد عناصر "فتح" عن التعصب الديني، ما جعل علاقات اليسار بـ "فتح" جيدة.<sup>١٠٠</sup>

لكن محاكمة العلاقات على أساس أيديولوجي فكرة كانت قد سقطت منذ زمن لا بأس به. فلم تعد ثمة نظرة إلى اليسار على أنه كافر، ويحرم الاشتراك في احتفالاته ومناسباته الوطنية التي قاطعتها "حماس" في السابق. وعلى الرغم من وجود الخلاف السياسي بين اليسار و"فتح"، فإنه لم يطغ على العلاقات بين الجهتين، وإن كان بعض أفراد اليسار يرى أنه مع صعود الإسلاميين حدث تقارب في علاقة "فتح" واليسار.<sup>١٠١</sup>

أدى صعود "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وتزايد عناصرهما في الحركة الأسيرة، إلى شطب حالة التنافس بين "فتح" واليسار، التي كانت موجودة حتى العام ٩٢؛ أي عندما كانت "فتح" هي القوة الأولى، وكانت الجبهة الشعبية القوة الثانية في ظل تواجد محدود لأعضاء الحركات الإسلامية.

ومع تراجع الاهتمام بالعديد من القضايا التي كانت تخلق توتراً وخلافاً بين التنظيمات، مثل نقل العضوية من تنظيم إلى آخر، والتي كانت تترك أثرها السلبي على مجتمع الأسرى، فإن الوضع في العلاقات الفصائية صار أكثر راحة. كما لعب تراجع الرقابة على علاقة العضو مع أفراد

التنظيمات الأخرى دوراً مهماً في تطوير العلاقات الفصائلية، حيث نشأت علاقات وصدقات غير تلك التي كانت في السابق مقتصرة على أفراد التنظيم أو على الهيئات الرسمية وعبر ممثلي الفصائل. لقد كان الخوف من أن تكون ثمرة أي علاقة اجتماعية خارج حدود التنظيم التحويل أو التحريض على التحويل من طرف لآخر، يجعل مجتمع الأسرى مجتمعاً مغلقاً، وتقتصر العلاقات فيه على التنظيم فقط.

يقول عبد الباسط معيطان (اعتقل لفترات عدة أثناء الانتفاضتين الأولى والثانية): تراجع التبعية الموجهة، والندية في التعامل، ووجود تفهم واتفاق على توزيع المرافق الاعتقالية، وطغيان الاعتبارات السياسية على الأيديولوجية، مع غياب التربية باتجاه واحد، جعل علاقة المعتقلين بعضهم ببعض أفضل من أي وقت مضى.<sup>١٠٢</sup>

والمسألة الأهم كانت تراجع حالة التعصب للتنظيمات، حيث لم يعد التنظيم أو الحزب السياسي الشيء المقدس في نظر المعتقل. صحيح أن حالة الفرز على أساس تنظيمي لم تغب، إلا أن الحالة السابقة تراجعت، وسلوك الأسرى اتجه بعضهم البعض اختلف. وساهم في ذلك غياب أجهزة الردع التي تشكلت عند بعض التنظيمات كنوع من استعراض القوة. وعمل جهاز الردع في حسم الخلافات مع التنظيمات الأخرى، واستخدم أحياناً في معاقبة الأفراد غير المنضبطين، أو طالبي التحويل لتنظيم آخر. ويتكون هذا الجهاز في العادة من ٢٠-٣٠ فرداً يختارون من ذوي البنية الجسدية القوية. ويكون هذا الجهاز عادة تحت سيطرة الهيئة المسؤولة، ورهن إشارتها.

### التحالفات الفصائلية: تجربة النقب الصحراوي

لم تدخل الحركة الفلسطينية الأسيرة في تاريخها في جملة من التحالفات الفصائلية كالتي عرفتها تجربة معتقل النقب الصحراوي حين انقسمت الساحة الاعتقالية إلى التحالف الوطني، ممثلاً بـ "فتح" وقوى اليسار، وتحالف الجماعة الإسلامية، ممثلاً بـ "حماس" و "الجهاد الإسلامي". وهي تحالفات ابتدأت منذ إعادة افتتاح النقب في نيسان ٢٠٠٢. ورأى فيها البعض إسهاماً في إيجاد التوازنات الضابطة لأي محاولة استفرادية

بالقرار الاعتقالي، التي قد يفكر بها أحد التنظيمات الكبيرة مثل "فتح" أو "حماس"، ودفعاً للتنافس في خدمة الواقع الاعتقالي. ومن جانب آخر، فإن التحالفات غدت تحالفات مصلحة، وشكلاً من أشكال التجييش وفرض الأمر الواقع.<sup>١٠٣</sup>

قسمت هذه التحالفات الساحة الاعتقالية إلى معسكرين، وهي تحالفات مصلحة هدفها تحسين المواقع الاعتقالية للتنظيمات. كما عاشت هذه التحالفات الخلافات الداخلية الناتجة عن محاولة الأكبر ضم الأصغر إليه، ومحاولة التنظيمات الصغيرة ابتزاز الفصائل الكبرى في المرافق الاعتقالية. وما يحسب لهذه التحالفات أنها قللت الفوارق والفجوات في الساحة الاعتقالية. وهذا ما نلمسه من تحسن علاقات أفراد اليسار بـ "فتح"، والعلاقات بين "حماس" و "الجهاد الإسلامي". وكانت أكثر الصراعات التي نشأت في الحركة الأسيرة هي صراعات "فتح" واليسار. لكن لم تكن العلاقة أفضل حالاً بين "الجهاد الإسلامي" و "حماس"، ولكنها تحسنت بفعل التحالفات.<sup>١٠٤</sup>

لكن هذه التحالفات لم ترتق إلى مستوى الحياة المشتركة أو الجلسات المشتركة، بل اقتصرت على المحاصصة والسيطرة على المرافق الاعتقالية. واكتفت بخلق مرجعية واحدة في إطار النضالية العامة. وفي الأقسام، عرف هناك ما سمي بممثل التحالف، وممثل الجماعة الإسلامية، ما جعلها تحالفات هشة، وهي أساساً لم تنشأ نتيجة عامل سياسي، بل في إطار السيطرة على المرافق.

ومما يعزز فكرة أن هذه التحالفات نشأت فقط بفعل رغبة الفصائل الكبيرة في السيطرة على التمثيل الاعتقالي، هو انهيار التحالف الوطني لاحقاً، حيث لم يكن بمقدور "فتح" عبر تحالفها مع اليسار السيطرة على التمثيل، إذ أن "حماس" عبر تحالفها مع "الجهاد" أصبحت أكبر من تحالف اليسار و"فتح". ورأت "فتح" أنه بفك التحالفات التي نشأت قبل عامين يمكنها الحصول على التمثيل الاعتقالي، على أمل أن ينهار تحالف الجماعة الإسلامية، إلا أن ذلك لم يحصل، حيث حافظ تحالف الجماعة على نفسه، واحتفظ بالتالي بالتمثيل الاعتقالي، ما غيَّب "فتح" التي تشكل القوة الأولى عن هذا التمثيل.

## تحالفات قوى اليسار

لم يقتصر التنافس والصراع على الحركات الإسلامية، بل هي حالة عاشتها قوى اليسار الفلسطيني حتى قبل نشأة هذه الحركات. وفي الوقت الذي اعتبرت كل واحدة من الحركات الإسلامية نفسها الوصي على الدين، كان صراع قوى اليسار على من هو الأكثر أيديولوجية ومبدئية في الصراع السياسي، وهي ثقافة الخارج التي حملها الأفراد معهم إلى داخل السجون والمعتقلات.

عاش كل من هذه القوى على حدة، له هيئاته وبرامجه الثقافية بمعزل عن الآخرين. وأحياناً رأت الجبهة الشعبية أن "فتح" في تجربة الحركة الأسيرة استطاعت استمالة قوى اليسار إلى موقفها في اللجان الوطنية، والتصويت على القرارات التي تطرحها "فتح".

وفي منتصف التسعينيات، عرفت الحركة الفلسطينية الأسيرة، ولأول مرة، ما سمي باليسار الموحد. وهو بالأساس تحالف الجبهتين الشعبيتين والديمقراطية، في غياب الحزب الشيوعي عن الساحة الاعتقالية في هذه المرحلة. هذا التحالف ظهر في النقب، وعوفر، ومجدو، وسجن الخليل المركزي قبل إغلاقه. لكن هذه التحالفات عاشت أيضاً خلافاتها الداخلية، حيث انهار تحالف اليسار في مجدو في العام ٢٠٠٠، لخلاف على توزيع المرافق بين التنظيمين، وعاد مجدداً في العام ٢٠٠١. ومع دخول الانتفاضة الثانية، وإعادة افتتاح معسكر الاعتقال في بيتونيا، وبداية تشكل الوضع التنظيمي فيه، أعلن عن تأسيس اليسار الموحد، الذي سرعان ما انهار للأسباب السابقة التي ظهرت بداية في تجربة مجدو. وعاش كل تنظيم في قسم مختلف. بينما حافظت التجربة على نفسها في النقب الصحراوي. ومع إعادة افتتاح النقب الصحراوي كان تحالف قوى اليسار موجوداً منذ البداية. واعتبرت تجربة النقب هي الأنضج لخضوع هيئاتها وقيادة التحالف للانتخابات المباشرة من قبل قاعدة اليسار في أقسام المعتقلين الإداريين، وغياب الكوتة عن هذه التجربة.

عجزت فصائل اليسار هناك، على الرغم من التقارب السياسي والفكري، عن صياغة تحالفات داخلية. وكما نلاحظ، فإن هذه التحالفات الآن تقتصر على المعتقلات دون السجون المركزية التي كان فيها تنسيق وتفاهات

بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وعلى الرغم من تقدم الإسلاميين وتراجع قوى اليسار، فإن ذلك لم يدفع باتجاه تشكيل يسار موحد في السجون المركزية. ولوحظ أن التقارب مع "فتح" هو الذي ظهر بعد الحضور الواسع للقوى الإسلامية.<sup>١٠٠</sup>

التحالفات في تجربة المعتقلات أحدثت تقارباً أفضل بين أفراد التنظيم مقارنة بما كان الحال عليه في السابق، الأمر الذي حد من المشاكل بينهما بصورة ملحوظة.

أما الأسباب التي دفعت اليسار للتحالف في تجربة المعتقلات، فهو الإحساس بمدى التراجع في واقع هذه التنظيمات التي تجاوزها "الجهاد الإسلامي". فالحافز كان أن يتحد اليسار حتى يصبح قوة ذات وزن في الحركة الأسيرة، عدا عن الأشياء الجامعة لكلا التنظيمين. ويبدو أن هذه الأسباب لم تجد لها مكاناً في السجون المركزية، وتفاعلت فقط بين كوادر اليسار في المعتقلات.

قوى اليسار لا تشكل اليوم سوى ١٠-١٥٪ من حجم الحركة الفلسطينية الأسيرة. لقد أصبحت القوة الرابعة في السجون، وهذا هو ما دفعها ذلك لصياغة نوع من التحالفات الداخلية لتعزيز حضورها أكثر في الساحة الاعتقالية.

### التمايز المالي بين فصائل الحركة الأسيرة

شكل الموضوع المالي متغيراً جديداً في علاقة الفصائل الفلسطينية الأسيرة، وأصبح يضاف إلى الفروقات بين تنظيم وآخر. فقد استطاعت الحركات الإسلامية تجنيد الكثير من الأموال في خدمة منظماتها الأسيرة، وذلك عبر صرف مخصصات إضافية لأسراها. وهذا ما ميز الحركات الإسلامية عن فصائل م.ت.ف، التي شعر أسراها بعدم الاهتمام بهم وبأسرهم. وشغلت هذه القضية مسؤولي "فتح" في السجون، حيث غدا الاتصال المجاني، والكاتينا، بالإضافة إلى المعاش الشهري عوامل جذب تمتاز بها الحركات الإسلامية، علماً أن تأهيل الأسرى وفر مخصصاً شهرياً للأسرى الفلسطينيين بشكل عام، بغض النظر عن انتماءاتهم

السياسية. لكن الحركات الإسلامية أضافت معاشاً آخر لأسراها غير ذلك المخصص، بالإضافة إلى مخصصات الكانتينا.

اعتبرت " حماس " ذلك رداً على السلوك المالي لمنظمة التحرير في السابق، الذي حرم أعضاء " حماس " و " الجهاد " من المخصصات التي كانت تصرفها المنظمة للأسرى. وحين كان المال أحد عوامل الصمود، سعت " حماس " لتوفير الدعم لأسراها.<sup>١٠٦</sup>

بضغط من منظمات " فتح " في السجون، أقرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف في آذار من العام ٢٠٠٣ صرف مرتبات إضافية لأسراها غير تلك التي يوفرها تأهيل الأسرى. وشكلت لجنة برئاسة زكريا الأغا في غزة لمتابعة هذا الموضوع، من أجل موازنة الاحتياجات المالية بين الفصائل الوطنية والإسلامية. والفروق بين الأسرى أصبحت واضحة بين من هو مقتدر وغير مقتدر، وبين تنظيم يشكل احتضاناً مالياً لأسراه، وبين من لا يستطيع ذلك ويريد مجارة الحركات الإسلامية التي تصدرت القائمة من حيث تقديمها للدعم المالي لأسراها، تبعثها في ذلك " فتح "، وجاءت قوى اليسار في آخر هذا السلم.<sup>١٠٧</sup>

هذا السلوك المالي ترك أثره على السلوك الداخلي للأسرى، وأدخل مفاهيم جديدة لم تكن لتخطر على بال في الماضي القريب. وتعتبر تجربة " مجدو " مثلاً واضحاً لرؤية الفروق المبنية على أسس اقتصادية بين أسير وآخر، وبين تنظيمات وأخرى.

ففي الوقت الذي حاربت فيه الحركات الأسيرة الكماليات في السجون، وسعت إلى حالة من المساواة حتى لا يكون هناك تكتلات في داخل التنظيم نتيجة للفروق الاقتصادية، أدت تجربة " مجدو " إلى دخول المبادلات التجارية بين الأسرى، ووجد أشخاص انتفعوا مالياً. نتحدث هنا عن تجربة " مجدو " لما امتازت به تجارياً، ولأنها أصبحت تتساوق بشكل غير واع مع سياسة إدارات السجون، التي تقضي بإغراق الأسرى بالاحتياجات اليومية، على أن يكون كل ما يحتاجه الأسير على نفقته الخاصة. لم يعد بالإمكان الحديث عن حالة مساواة بين المعتقلين. إذ أصبح جزء من المعتقلين ميسوراً قادراً على توفير احتياجاته، في حين ظل الآخرون غير مقتدرين. ومع انتقال بعض رموز التجربة إلى النقب

الصحراوي، جرت المحاولات لبسط نمط "مجدو" فيه، وبخاصة في أقسام المعتقلين المحكومين، ظهرت بوادر ذلك في الحديث عن كانتينا يتم التعامل معها بالطريقة نفسها التي تتم في "مجدو".

ويدور اليوم الحديث عن رفاهية مقصودة تجري داخل معسكرات الاعتقال، وعن السماح للأسرى بإدخال العديد من المواد التي ظلت محظورة في السجون المركزية، ومنها الكراسي، والمراوح، والثلاجات، وأصناف المأكولات والمشروبات، وما شابه، يقوم الأسرى بشرائها من المقاصف التابعة لإدارة السجون التي تتعامل مع الموضوع على أنه "بزنس" يدر الأموال الكثيرة القادمة من التنظيمات لعناصرها. هذا عدا عن أن الأسرى أنفسهم يقومون بعملية البيع والشراء فيما بينهم.<sup>١٠٨</sup>

ويرى قراقع أن ثمة نوعاً من الفساد قد انتشر داخل معسكرات الاعتقال بسبب إغداق الأموال على الأسرى من قبل الفصائل المختلفة، وعدم وجود ضوابط لصرف هذه الأموال: "لا يجوز تحويل المعسكرات إلى سوق وتجارة، حيث خلق ذلك عدم مساواة، وجعل هناك أغنياء وفقراء. والتنظيمات ساهمت بذلك. والحل يكون بالعودة إلى الصندوق المشترك الذي ينظم الحياة الاقتصادية للأسرى بشكل وحدوي وعادل، وعدم ترك أي مساحة لإدارة السجون لاستغلال الأمر. والمقصود من إغداق نوع من الرفاهية طمس ثقافة السجون، وحرّف اهتمامات الأسرى عن القضايا الوطنية". وقد فقد التوازن الدقيق بين إجبار إدارة السجون على إعطاء الأسرى حقوقهم الأساسية التي أقرتها الشرائع الدولية، وبين الحفاظ على مكتسبات دعم ومساندة ترسل لهم من المؤسسات الأهلية والرسمية.

وهناك تفاوت في تقييم هذه التجربة، إذ رأى البعض أن الحركة الأسيرة في ظل قيادة "حماس" استطاعت كسر الكثير من المحرمات التي تفرضها إدارات السجون، وهي إنجاز للأسرى.<sup>١٠٩</sup>

لكن آخرين يرون أنها أضررت معها ثقافة الاستهلاك عند المعتقلين، وأعفت إدارات السجون من الكثير من التزاماتها التي يجب أن تقدمها للأسرى، وأصبح الأسرى الآن يدفعون ثمنها. هذا عدا عن حضور لغة التجارة في تعامل المعتقلين مع بعضهم. وهذه الحالة أسقطت ما عرف

بالنضال المطلبي في هذا السجن، الذي فقد مبرر وجوده حين سمحت الإدارة بإدخال ما يريده الأسرى عبر شراءه من الكانتينا على نفقتهم الخاصة. ويقول أبو السكر: هذه التجربة لم تعشها السجون المركزية، ولم تشهد أياً من أنواع التجارة الداخلية بين المعتقلين كما هو الحال في المعتقلات. والتجارة في السجن يجب محاكمتها وطنياً.<sup>١١</sup>

## خاتمة

مرت علاقة المنظمات الفلسطينية في الأسر بالعديد من المراحل التي حملت معها الكثير من المتغيرات على مستوى البنية التنظيمية، بما فيها العلاقات الفصائلية. وأوجدت هذه التنظيمات في كل مراحل التجربة المؤسسة التي حافظت على وحدة الأسرى الفلسطينيين. وشكلت هذه المؤسسة حالة إجماع. وإن حرم البعض من التمثيل فيها لبعض الوقت، فإن هذا ما تجاوزته التجربة لاحقاً، حيث مثل الجميع فيها. وهي حالة امتازت بها التجربة الأسيرة عن فصائلها في الخارج. إذ أدرك الأسرى أن قوة خطواتهم الاحتجاجية وتحركاتهم ووحدة أجندهم كفيلة بتحقيق مطالبهم الإنسانية والحياتية في المعتقلات والسجون الإسرائيلية. امتازت هذه المرحلة بحدّة الثقافة الموجهة. وشكلت "فتح" التجربة بشكل عام ووقفت على رأس القيادة الأسيرة. وكانت السمة الأبرز في تلك الفترة الصراع بين الجبهة الشعبية و"فتح"، ثم ظهور "حماس" كفصيل له أفراد في السجون والمعتقلات. انتقلت السلطة إلى "حماس" في ما بعد أوصلو، وفرض توازن جديد للقوى. ويبدو أن لجوء "حماس" إلى استخدام أدوات "فتح" القديمة عزز مفاهيم كان للتجربة أن تتجاوزها. فقد احتكمت إلى منطق القوة في التعامل مع الفصائل الأقل حضوراً في الساحة الاعتقالية.

في الانتفاضة الثانية دخلت الحركة الفلسطينية الأسيرة مرحلة توازن القوى ونشوء علاقات اجتماعية على مستوى الأفراد، أسهمت إلى حد بعيد في تلطيف الأجواء الاعتقالية، وخلقت مشاركة أوسع في الاحتفالات الخاصة بكل تنظيم دون تحفظ من خلاف سياسي أو أيديولوجي، ودون مراقبة الكلمة التي يليقها تنظيم في احتفال لتنظيم آخر. هذه المرحلة رافقها



تراجع التعصب للتنظيمات، وغياب الكثير من الأدوات التنظيمية التي أسهمت في انغلاق الواقع الاجتماعي بشكل عام. ويبدو أن الانتفاضة وما رافقها مع اجتياحات وتدمير واغتيالات تركت أثرها في نفوس المعتقلين الذين ارتبطوا بالخارج أكثر، ولم تعد تفاصيل حياة السجن تحتل الأولوية في اهتماماتهم. لذا، ظهر الترفع عن كثير من القضايا. وبرز التقارب أكثر في علاقات اليسار و"فتح"، ورأى فيه البعض نتيجة لصعود القوى والحركات الإسلامية التي شطبت حالة التنافس بين اليسار، وتحديدًا الجبهة الشعبية، وبين فتح. وإن كان الحديث يجري عن علاقات أفضل اليوم، فإن ذلك لا يعني الانسجام وغياب روح التنافس. لكن على الأقل غابت مظاهر الاعتداءات الجسدية، وغابت معها البيانات التي تصدر في الخارج. ولا يعني هذا عدم وجود خلافات، فمن الطبيعي أن تظهر المشكلات، لكن اللجوء إلى الاقتتال هو الأسوأ في ظل واقع يعيش حالة التعددية السياسية والفكرية.



## الفصل الثالث

### الملف الأمني



## الملف الأمني

### مدخل

لم يقتصر صراع الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال وعملائه على الخارج فحسب، بل امتد أيضاً إلى أقبية السجون والمعتقلات التي أقامها الاحتلال. فقد شكل الملف الأمني مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للأسرى. واعتبر هذا الملف الجانب الأهم في عمل الحركة الأسيرة للمحافظة على سلامة الحياة الداخلية والتنظيمية. إذ عملت المخابرات الإسرائيلية على العبث بهذه الحياة وتدميرها، وعلى تحويل السجون التي تحتجز فيها المعتقلين السياسيين الفلسطينيين على شاكلة السجون التي تقيمها مجرمي الحق العام وتجار المخدرات. وقد نجح الأسرى الفلسطينيون في صياغة حياة داخلية متماسكة، ما جعل شكل الحياة التي يعيشها الأسرى محل استهداف جهاز المخابرات الإسرائيلي، معتمداً على العديد من العملاء من أجل إثارة الخلافات الداخلية، ونشر المخدرات والشذوذ الجنسي. فلم يكتفِ هذا الجهاز بظروف الاحتجاز القاسية، وتعذيب أقبية التحقيق، بل أراد إيقاع هزيمة ذاتية بالأسير الفرد والأسرى كمجموع عبر حياة داخلية محكومة بشريعة الغاب، وليس التنظيم والانتماء السياسي. هذا ما دفع المعتقلين إلى زاوية تبين لاحقاً أنها كانت متطرفة في الدفاع عن أمنهم الداخلي. وكانت معالجة هذا الملف لدى الأسرى على رأس الأولويات بفعل الواقع المغلق الذي يعيشونه.

في هذا الفصل، نحاول التطرق إلى الجانب الأمني في عمل الحركة الفلسطينية الأسيرة. ويعتبر هذا الجانب من الأمور الشائكة جداً في تاريخ السجون، لأننا سنجد أنفسنا أمام أسئلة من نوع: كيف تعاملت التنظيمات الفلسطينية مع هذا الموضوع؟ وأين نجحت؟ وما الذي أخفقت

فيه؟ وكيف تتعامل الآن مع هذا الموضوع؟ لقد كتب عن هذا الجانب سابقاً، وأحياناً بصورة نقدية، وأخرى بصورة مثالية، باعتباره شكلاً من أشكال تحقيق العدالة الثورية.

## في الأدبيات الأمنية

أخذت المسألة الأمنية حيزاً في العديد من الكتابات التي أنتجها الأسرى على مدار السنوات السابقة. وظهرت في الرواية وبعض الدراسات والشهادات الشخصية. ونحن عبر هذا العنوان لا نقوم باستعراض مادة نظرية حول أهمية الجانب الأمني في حياة الحركة الأسيرة، فلم تخل مادة تتعلق بالأسرى من التطرق إلى هذا الجانب. وفي العام ١٩٩١ صدر عن اتحاد الكتاب الفلسطينيين رواية الشمس في ليل النقب لهشام عبد الرزاق، وهي تتناول تجربة العمل الأمني في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وتسلط الضوء على هذا الجانب من عمل الحركة الفلسطينية الأسيرة. وتطرح الرواية الظلم الذي يبدأ بالاستجواب والتحقيق وينتهي بالإعدام في بعض الأحيان. ففي المقدمة، يتناول الكاتب أوضاع المعتقلين وتصنيفاتهم. وقد بدأ مسلسل المآسي عند بدء عمليات التحقيق التي قامت بها أطقم لا تدرك أبجديات العمل الأمني. فلم يكن أمامها سوى أسلوب واحد وحيد: العنف الجسدي. فاستخدمت أساليب عنيفة في غاية القسوة، أدت إلى الحصول على اعترافات كاذبة، أو انتهت بموت المحقق معه. وبلغ عدد المحقق معهم أكثر من مائة وخمسين شبلاً، ما أدى إلى انتشار الهوس الأمني بين المعتقلين.<sup>١١١</sup>

وتطرح الرواية مسألة مهمة؛ وهي مقدرة الأطقم الأمنية على التمييز بين حياة المعتقلين قبل الانتفاضة، وبين ما جرى في الانتفاضة. فقد اعتقدت أن كل انحراف اجتماعي، هو بالضرورة انحراف أمني. الأدهى من ذلك، أنهم لم يكونوا يميزون بين صواب التقدير أو خطئه. ووصف هشام عبد الرزاق ما يحدث من عمليات تحقيق وإعدام في النقب بـ "المجزرة". وعرض للفارق بين تجربة السجون المركزية والمعتقلات في معالجة المسألة الأمنية، ولحالة عدم الرضا التي كان يبديها كادر تلك السجون مما يحدث في المعتقلات. ويأتي التفاؤل في الرواية بنقل العديد من

الكوادر في السجون المركزية إلى النقب الصحراوي، على أمل أن يغيروا الوضع هناك، وتتوقف التحقيقات والإعدامات التي ذاع صيتها في الخارج، وأثارت العديد من المشكلات بين الأهالي، ما ساهم في الإنهاك الداخلي للانتفاضة. ويقدم لنا الكاتب بطل روايته " ناجي " الذي يدخل السجن، ويخضع للتحقيق معه على أساس ارتباطه بجهاز المخابرات. ولم يكن ذلك ليديم ناجي داخل أسوار السجن فقط، بل أدى إلى تدميره في الخارج حين أصبح منبوذاً في محيطه الاجتماعي. وأن يصمد بطل الرواية في ظل هذه الظروف المجافية، ويجد من يساعده، ويخرجه من تلك الحالة إلى نقيضها، أي معاودة الالتحاق بالمقاومة.<sup>١١٢</sup>

وفي رواية عري الذاكرة يصور الكاتب أسعد الأسعد الإعدام والتحقيق في زنازين السجون بين العملاء والمشتبه بهم كجزء من العمل الأمني. ويفصل في الحديث عن الإعدام وطريقة تنفيذه وتعامل المعتقلين المراقبين والمنفذين معه. ومن ناحية أخرى، يفصل آلية التحقيق مع المشتبه بهم، ويأتي على ذكر احتمالية براءة المشتبه بهم من التهمة. ويظهر الكاتب النقمة التي يعيشها المعتقلون اتجاه العملاء الذين تسببوا في سجنهم وكشف معلومات لم يستطع رجال المخابرات انتزاعها منهم. كما تظهر الرواية النقاش بين المعتقلين حول التعامل مع العملاء والضرر الذي يلحق بمنفذ الإعدام وبقية المعتقلين الموجودين معه في الزنزانة.

أما رواية الضحية تعترف، فتروي قصة العميل مازن الفحماوي. وتعرض الرواية على الممارسات التي كان يقوم بها وتكليفات المخابرات له سواء في الخارج قبل الاعتقال، أم عند اعتقاله وزجه بين الأسرى، أم عند اكتشاف أمره ورد فعل الحركة الأسيرة، لتنتهي بإعدام مازن الفحماوي برباط حذاء في إحدى زنانات عزل الرملة.<sup>١١٣</sup>

أما كتاب الظافرون بالعار، الذي صدر في بداية الانتفاضة الأولى، فيتحدث الكاتب فيه مطولاً عن الأساليب التي تستخدمها المخابرات الإسرائيلية في الإيقاع بالشباب الفلسطيني. ويسرد العديد من القصص لعملاء تم تجنيدهم لصالح جهاز المخابرات الإسرائيلية والتكليفات التي أنيطت بهؤلاء العملاء.<sup>١١٤</sup> أما كتاب فلسفة المواجهة خلف القضبان، إضافة إلى كتاب بطولات في أقبية التحقيق، فهما مادة تحرض على الصمود في أقبية التحقيق، وتحدث مطولاً عن لحظات التحقيق الطويلة التي يقضيها

المعتقل في الأقبية، وتفصل أساليب المخابرات في التعامل مع المعتقل ومراحل التحقيق المختلفة. ولا يكفي الكتاب بوصف هذه الأساليب بل يتحدث عن كيفية مواجهتها.<sup>١١٥</sup> وهناك الكثير من الأدبيات التي صنت على أنها ممنوعة، وتداولها أعضاء التنظيمات بشكل سري.

## الحركة الأسيرة والتحقيقات الأمنية

عاشت الحركة الفلسطينية الأسيرة قضية الحرب على العملاء، وكانت امتداداً للحرب التي خاضتها التنظيمات في الخارج، وشكلت لها الأجهزة الأمنية الخاصة بها، التي نشطت في الانتفاضة الأولى. شكلت "فتح" مجموعة "الفهد الأسود"، في حين كان "النسر الأحمر" للجبهة الشعبية. وشكلت "حماس" جهازها الأمني الذي عرف باسم "مجد"، وهو الاسم نفسه الذي حمله الجهاز الأمني لـ "حماس" في السجون، وشكلت "الديمقراطية" "النجم الأحمر".

مع بداية الانتفاضة الأولى، تاب مئات المخبرين علناً خلال العام ١٩٨٨، وبخاصة بعد انتشار الأخبار عن عملية شنق مخبر في قباطية في ٢٣ شباط. لكن سرعان ما أعاد جهاز "الشاباك" بناء شبكاته من المخبرين. وازداد العنف ضد المخبرين المشتبه بهم زيادة حادة في نيسان ١٩٨٩، بعد أن كشفت الصحافة الإسرائيلية عن أن "جيش الدفاع الإسرائيلي" كان يستخدم وحدات سرية ضد النشطاء الفلسطينيين. وبات المخبرون المزعومون الذين يقتلون في أغلبهم في واقع الأمر من المتهمين بالدعارة والاتجار بالمخدرات، وضحايا الثأر الشخصي. وكان غالباً ما يمثل بجثثهم. وكان أفراد القوات الضاربة، مثل "الفهود السود" و"النسور الحمر"، يهزون علناً بتعليمات القيادة الموحدة وتعليمات لجان م.ت.ف في تونس المتعلقة بضرورة تخفيف سلوكهم. وبحلول تموز ١٩٨٩، كانت حركة "حماس" أكثر التنظيمات التي ذاع صيتها في هذا المجال.<sup>١١٦</sup>

وفي الأعوام الأولى للانتفاضة، أشارت تقارير منظمة العفو الدولية "أمнести" إلى أن هناك العديد من حالات الإعدام التي تتم خارج القانون في الأراضي المحتلة. وأشار التقرير الصادر في العام ١٩٩١ إلى أن هناك زهاء ١٥٠ فلسطينياً قتلوا على أيدي فلسطينيين آخرين للاشتباه بتعاملهم مع سلطات الاحتلال على ما يبدو.<sup>١١٧</sup>



لم يكن حال العملاء في السجون أفضل حالاً من نظرائهم في الخارج. فقد تمت ملاحقتهم وإخضاعهم للعقاب. ففي أواخر الثمانينيات، وحتى في ما بعد منتصف التسعينيات، شهدت الحركة الأسيرة نشاطاً أمنياً، وتم الكشف عن حالات مسقطة، وإعدام العشرات أو أكثر. وفي سجن النقب "أنصار ٣"، الذي افتتح مع بداية الانتفاضة، نشطت عمليات إعدام العملاء. وكانت إدارة السجون، وتوجيه من أجهزة "الشاباك"، معنية بزرع هؤلاء في السجون لرصد النشاطات وللقيام بالأعمال التي تربك الحركة الأسيرة، ولافتعال المشاكل. لكن الهوس الأمني أصبح ملازماً لكل التنظيمات التي أخذت تتسابق في إعدام العملاء.<sup>١١٨</sup>

لقد جاءت ممارسة العمل الأمني داخل الأسر كنوع من الحماية للأفراد، ومنع سقوطهم في براثن العمالة، كما أن "المعتقلين كانوا يدركون أن استهدافهم لم يتوقف عند انتهاء المعركة العسكرية، ونقلهم إلى المحاكم، ثم إلى المعتقل، بل إنه ابتداءً حال احتجاجهم خلف الأسوار والأبواب المحكمة".<sup>١١٩</sup>

إن عمليات ملاحقة العملاء في الخارج عكست نفسها على وضع الحركة الأسيرة أيضاً. ويمكن افتراض أن نشطاء الانتفاضة الذين عملوا في هذا الجانب في الخارج، مارسوا النمط نفسه داخل السجون حين وقفوا على رأس الأجهزة الأمنية التابعة للفصائل. هذا إضافة إلى تأثيرات النقمة على الاعتقال والظروف القاهرة التي عاشها المعتقلون. ويمكن القول إن تجربة السجون هي إعادة إنتاج لتجربة الخارج في مواقع الأسر في فترة الانتفاضة الأولى، وهذا ما لا يمكن قراءته بصورة دائمة، حيث أن الانتفاضة الثانية لم تشهد عمليات إخضاع واسعة أو إعدامات بحق المخضعين.

يمكن القول إن النضوج الذي راكمته الحركة الأسيرة في هذا الموضوع، وحجم الأخطاء التي كانت كارثية، أوصلت الحركة الأسيرة إلى طريق أفضل في التعامل مع قضية العملاء، وذلك على الرغم من الأدوار التي لعبها العملاء في الخارج، وبخاصة في مساعداتهم المباشرة في عمليات الاغتيال، ما جعل بعضهم هدفاً مشروعاً للعقاب بنظر الشارع الفلسطيني. وقد تعاملت السلطة مع هذه القضية بحياد، كما غاب دور المؤسسات والفصائل في فترة أو سلو.

لكن من أخطر ما تعرض له المعتقلون تفسير مسلكياتهم على أساس أمني، وبالتالي إقرار إجراءات وعقوبات على هذه الخلفية، ما أشاع في بعض الفترات جواً من الرعب وإحساساً بالخوف، وكرس سطوة التنظيم، وخط من قيمة الفرد، كما كرس روح القهر والإرهاب النفسي.<sup>١٢٠</sup> وأسوأ ما كان يحصل هو ربط الجانب الأخلاقي بموضوعة السقوط الأمني، حيث أن من كان لهم ممارسات لا أخلاقية يتم التعامل معهم على أنهم عملاء، عدا عن وجود بعض المعتقلين الذين لم يتم تفهم مشكلاتهم النفسية التي فسرت بشكل خاطئ، فاحضعوا للتحقيق الأمني.<sup>١٢١</sup> هذا في الوقت الذي أشارت فيه بعض اللوائح الأمنية إلى أنه يجب عدم الانجرار وراء موضوع "الأخلاقيات"، أو المبالغة في تفسير توابعها، مع عدم الإفراط في تحليل مقولة "السقوط الأمني، مقدمة للسقوط الأخلاقي".<sup>١٢٢</sup>

لكن كثيراً ما كان يتم ربط الجانب الأخلاقي بشكل ميكانيكي بالسقوط الأمني. وشكلت الملاحظات الأخلاقية مدخلاً أساسياً في تحضير ملفات التحقيق. وكانت هذه الملاحظات غنائم لإنضاج الملفات الأمنية. بل وكثيراً ما شكل الجانب الأخلاقي مقدمة لفتح الملف الأمني، والتعامل مع هؤلاء على أنهم مشبوهون أمنياً. وكثيراً ما كانت الملاحظات الأخلاقية هذه تتعلق بسرقة شيء ما، أو حدوث مشكلة هنا أو هناك، أو مرتبطة بنظرة الناس الأخلاقية في الخارج. هذه بالضرورة حالات غير مستقرة، ويحسن متابعتها أمنياً، لكن يحظر أن توضع في دائرة الشبهة الأمنية بهذه الطريقة دون دلائل.

إن عدم التدقيق السليم للملفات الأمنية وتطوير المخابرات الإسرائيلية لأساليبها، كالاعترافات المضللة التي كان يقدمها العملاء، أو قعت الأسرى في كثير من الأخطاء، وكان هدفها إرباك العمل الأمني برمته.<sup>١٢٣</sup>

جاءت فلسفة الإصلاح متأخرة، إلا أنها بقيت في الغالب حبيسة النصوص التنظيمية فقط. فقد ظل التحقيق وأساليبه محصوراً في الدائرة نفسها منذ بداية العمل الأمني منذ العام ٧٠ إلى العام ٩٧، فتراكمت الأخطاء، التي لم تكن بسيطة أبداً. وكان لا بد من وقفة جادة، حسمت من خلالها الحركة الأسيرة اتجاهها عبر وقف العمل بالتحقيقات الأمنية بالشكل الذي كان في السابق، والذهاب إلى أسلوب مختلف كلياً عن السابق، وغياب مظاهر الزوايا والتحقيقات التي يرافقها العنف الجسدي لأسباب سنأتى على ذكرها لاحقاً.

وعلى الرغم من فداحة الأخطاء، كان هناك العديد من النجاحات التي حققتها الحركة الأسيرة باكتشاف حالات مسقطة فعلاً، وشبكات للعملاء لم يكن هدفها العمل فقط في السجون. فقد كان بعضها ممن اعتقلتهم المخابرات، أو زجت بهم في السجون مرات عديدة، من أجل إكسابها احتراماً وطنياً. فالاعتقال من قبل الإسرائيليين يمنح صاحبه قيمة وطنية عند الفلسطينيين. وكان هذا ما يستفز الأسرى. وبالتالي، فقد كان الكشف عن هذه الحالات إنجازاً حقيقياً لأنه جنب الكثيرين خطر هؤلاء، وما كانوا سيفعلونه في ظل مسؤوليتهم عن أوضاع تنظيمية؛ سواء داخل السجون أم خارجها. كل هذا كان إنجازاً للحركة الفلسطينية الأسيرة. لكن ما أخذ عليها هو طريقة معالجة هذا الملف وكيفية التعامل مع المخضعين للتحقيق. من ناحية أخرى، لم يتم التعامل مع موضوع العملاء في المجتمع الفلسطيني بمنهجية واضحة. فقد غاب الاهتمام به لدى السلطة الفلسطينية والفضائل على حد سواء في مرحلة أو سلو. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية، وتساعد عمليات الاغتيال المنظم التي مارستها المخابرات الإسرائيلية ضد الناشطين الفلسطينيين، عاد ملف العملاء إلى السطح مرة أخرى، وبالغفوية نفسها التي سادت في السابق. فعقب كل عملية اغتيال تقوم بها إسرائيل كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تستعرض باعتقال بعض العملاء، أو يقوم أحد التنظيمات بإعدام عميل هنا أو هناك.

### الخيمة التي لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها

تحت هذا العنوان، وبناء على شهادات العديد من المعتقلين، كتب الصحافي جديعون ليفي عن مجدو، وبالتحديد عن الخيمة التي كان يجري فيها المعتقلون التحقيقات مع المشتبه بهم في التعامل مع "الشاباك"، ولا يسمح لأي شخص الاقتراب منها. كان المحققون هناك يقومون ببلدغ المحقق معهم بالسجائر المشتعلة، أو بضربه على أماكن حساسة أو تعليقه على حبل وسط الخيمة، أي الشبح بالتعليق، أو الشبح بالجلوس، وضرب بالأيدي، وكل هذا من دون أي مضايقة من قبل إدارة السجن وتحت نظر الجيش. وفي الوقت الذي تعلق فيه صيحات المذبذبين يقوم المعتقلون الآخرون بالغناء حتى تتم التغطية على صراخهم. وغالبية المعتقلين الذين يتم التحقيق معهم، هم معتقلون صغار تتراوح أعمارهم بين ١٧-١٩ عاماً.

وبعد أن ينتهي التحقيق معهم يتم تحويلهم إلى خدمة المعتقلين الآخرين. وحادثة المعتقل الإداري (ع. ك) كانت الأكثر خطورة، حيث توفي وهو رهن التحقيق. وأفاد تقرير صادر عن مؤسسة مانديلا أن (ع. ك) توفي نتيجة تعذيب أصدقاء له في السجن.<sup>١٢٤</sup>

حادثة وفاة الشاب (ع. ك) لم تكن لتوقف مسؤولي أجهزة التحقيق أمام ذاتهم لإجراء محاسبة ومراجعة لأسلوب التحقيق والعنف المرافق لهذه العملية. يقول أرسلان: شهد المعتقل نفسه حالة وفاة أخرى كان ضحيتها الشاب (ع. ش)، الذي توفي وهو رهن التحقيق. وصرخات هذا الشاب الذي كان يصرخ على من يحققون معه بأنهم هم العملاء، كانت مسموعة للجميع، إلا أن أحداً لم يستجب. وفي النهاية توفي الشاب دون أن يقول كلمة واحدة لمحققيه.<sup>١٢٥</sup>

وفي كتابه التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، كتب الهندي، وبشكل أوسع مما تحدث عنه ليفي، عن وسائل التحقيق التي استخدمها المعتقلون للحصول على اعترافات من المخضعين، ومنها: الحرق بالنار، وضع الملح في الجروح، تسخين الزبد (المرغرين) وصبه على الجلد، إدخال العصا في فتحة الشرج، الضرب على الوجه.<sup>١٢٦</sup> وبهذا نجد أنفسنا أمام وسائل تحقيق في غاية القسوة، تعكس حالة من السخط والروح الثأرية، ونهج يهدف إلى الإذانة، فهذا لا يعكس فلسفة الإصلاح التي نادى بها منظمات الأسرى. والكارثة تحصل عندما يكون المخضع بريئاً، ويموت في التحقيق دون أن ينطق بكلمة واحدة. وفي شهادتين مشفوعتين بالقسم إلى منظمة "بتسليم" كتب المعتقل الأول تحت عنوان "التحقيق مع المتهمين بالتعاون": غالبية المعتقلين المحقق معهم هم شبان صغار، ويتم تعذيبهم بصورة صعبة ويمنعون من الأكل والنوم. ويضيف: إنني معتقل منذ ١٣ عاماً، وأعرف جيداً حياة السجن. في الماضي عندما كانت إدارات السجن تسمع بوجود تحقيق في غرفة ما، كانوا يقومون بمنعه فوراً، لكن ما كان يجري في سجن مجدو مختلف، و"الشاباك" يربح من هذه التحقيقات لأنها تخلق الإشكاليات بين العائلات خارج السجن.

ويقول المعتقل الآخر في شهادته: يتم التعامل مع المحقق معه كمجرم أو خادم أو غاسل للأواني، ويتم تحريم التعامل معه حتى يوم الإفراج عنه.<sup>١٢٧</sup>

وفي مجدو، يلاحظ انقسام المعتقلين إلى قسمين: معتقلون يتم التحقيق معهم، ومعتقلون يتم التحضير للتحقيق معهم. ويحذر جهاز الأمن كل من يتحدث عن هذه الظاهرة بتعريض نفسه للخطر. ولا يستمر التحقيق لأكثر من عشرين يوماً حتى يحافظ هذا الجهاز على قيمته في عيون الأسرى الآخرين. والتحقيقات التي تستمر أكثر من ذلك تنتهي بموت المعتقل.<sup>١٢٨</sup>

لم يكن سجن مجدو التجربة الوحيدة التي حدثت فيها حالات وفاة أثناء التحقيق، بل شهد سجن النقب حالات مماثلة أيضاً. فقد أخضع (أمجد، ق) للتحقيق لمدة ساعتين فقط وبعدها فارق الحياة. والسبب هو الضرب والعنف الذي ابتدأ به التحقيق مع المشتبه به. ولم يدل المتهم بكلمة واحدة، ما أوجد حالة من الشك وعدم الثقة والتخوف لدى الأبرياء من أن يحصل لهم ذلك.<sup>١٢٩</sup> وفي العام ١٩٩٤، أخضع (م.أ) للتحقيق، وكان هذا الشاب أحد الطلبة الجامعيين، ومسؤولاً في إحدى الكتل الطلابية. ولأن أحد المخضعين للتحقيق كان معه في القسم نفسه واعترف عليه، فقد شكل ذلك سبباً كافياً لدى جهاز الأمن لإخضاعه للتحقيق. ونتيجة للتعذيب، انهارت قواه ونقل إلى مستشفى سوروكا وتوفي هناك. وعزا البعض ذلك إلى تأخر إدارة السجن في نقله إلى المستشفى.<sup>١٣٠</sup> لم تكن حادثه (م) هي الأخيرة في مسلسل الوفاة أثناء التحقيق، حيث تبتعتها حالة أخرى هي حادثه الشاب (أ.ق) في العام ١٩٩٥ في قسم (د). وكانت للأسباب نفسها، وعبر الوسائل العنيفة نفسها التي استخدمت في الحالات السابقة. وحادثه (م) واجهها أيضاً المعتقل (س)، حيث كلفت المخابرات الإسرائيلية أحد عملائها بالاعتراف على هذا الشاب إذا تم التحقيق معه. وبعقله مندفعاً، أخضع هذا الشاب للتحقيق، وتوفي في سجن الخليل المركزي، علماً أنه كان قد أمضى ١١ عاماً في السجن، ولم يكتشف الجهاز الأمني ذلك إلا بعد إعادة التحقيق مع العميل الأساسي.<sup>١٣١</sup>

وتشير بعض الدراسات الأمنية لفصائل الحركة الأسيرة، إلى أنه يجب دراسة الثغرات الفعلية التي أدت إلى حدوث الأخطاء الأمنية، والاستفادة منها في تقييم العمل، وإغنائه بالتجربة العملية، وهذه النصوص تجدها عند كل الفصائل وضمن فلسفتها الأمنية،<sup>١٣٢</sup> لكن وفاة العديدين أثناء التحقيق لم تدفع بعض هذه الفصائل إلى الوقوف بشكل جدي أمام ما

يحدث إلا بعد أعوام. فالوثائق ونصوصها شيء، والتطبيق العملي لهذه النصوص شيء آخر. وكانت هذه النصوص أحياناً استعراضاً للمفاهيم فقط، وجزءاً من المزايدات الداخلية بين الفصائل. ففي لحظة التحقيق تغيب كل هذه المفاهيم.

وأشار المعتقلون إلى أن الخطورة في التعامل مع هذا الموضوع كانت عندما يقف أشخاص عديمو الخبرة ومأزومون اجتماعياً على رأس الجهاز الأمني. وأحياناً، وبفعل التنقلات التي أجرتها إدارات السجون وقمع الكادر التنظيمي، وجد أحياناً بعض المندسين والساقطين في المواقع المسؤولة. وهنا أدى الجهل والسقوط إلى إشاعة جو من الرعب والهوس الأمني، فطالت التحقيقات أناساً شرفاء. ودخل في الأمن أحياناً، بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي، مسألة تصفية الخلافات الشخصية، ومحاصرة بعض الأشخاص غير المقبولين عند هذا المسؤول أو ذلك.<sup>١٣٣</sup>

من الواضح أن التراجع في العمل في الجانب الأمني له علاقة بمصادقية مصادر المعلومات التي كانت تجمع، والتي استند بعضها إلى رغبات وخلافات وعداوات، كما ثبت ذلك لاحقاً. وبقدر ما شكل الموضوع الأمني أهمية بالنسبة للمعتقلين في اكتشاف العملاء، فإن التسرع في إخضاع المشتبه بهم من جهة، ووضع الأمر برمته في يد الهيئة المسؤولة من جهة أخرى، دفع الناس إلى مراقبة أنفسهم والتدقيق كثيراً في حركاتهم وتصرفاتهم، عاكسين بذلك صورة الانضباط العالي والطاعة العمياء للأوامر، حتى لا يصبحوا في دائرة المنفلشين أو المشكوك بهم.

وحالات الوفاة التي حدثت لم تكن لتقابل بمراجعة جدية لأسلوب التحقيق أو للأشخاص القائمين عليه في لحظتها. وما كان يحدث أن يتم إصدار بيانات تنعت هؤلاء الشبان بالشهداء، وتحمل إدارة السجن أحياناً مسؤولية الوفاة بسبب التأخر في تقديم العلاج أو ما شابه ذلك. لم تكن بيانات النعي إلا تبريراً. وهي لم تكن مقنعة للأهالي الذين توفي أبناءهم على يد زملائهم. وبالطبع، فقد عجزت هذه الفصائل عن تقديم أدلة تثبت تورط هؤلاء بالعمالة، لأنهم ببساطة توفوا وهم رهن التحقيق ومن دون أن يدولوا بشيء.

ومن خلال هذه النماذج، تغلب الخطأ والمبالغة والتضخيم على الإنجاز. كان التحقيق يطال الكثيرين. وكانت حالة وفاة واحدة كافية للتقييم والتراجع عن تلك الوسائل. لكن الجهل والمكابرة، ولا نبالغ إذا قلنا الاستهتار، دفعت للإيغال في استخدام هذه الوسائل. وحالة تلو الأخرى قصت في التحقيق. ونحن هنا لا نرسم صورة سوداوية حول التجربة الأمنية، بل إن هذا الجانب كان بالفعل سوداويًا وسيئًا.

ومع افتتاح المعتقلات زمن الانتفاضة، عادت مسألة التحقيقات الأمنية تحتل الواجهة. وحين تفاقمت مسألة التحقيقات في المعتقلات، أخذت السجون المركزية موقفًا مغايرًا تمامًا عما يحدث في النقب ومجدو. وعندما ينقل أحد ممن حقق معهم في المعتقلات إلى أحد السجون المركزية، كان يحصل على براءته هناك مباشرة.<sup>١٣٤</sup> كما أن الذين تم تحريرهم من هذه المعتقلات بحثوا في الخارج عن براءتهم عند قادة التنظيمات ومكاتبها، وغالبًا ما تمت تبرئتهم، ببساطة لأن هؤلاء أخضعوا للتحقيق على عجل، وأجبر البعض منهم على الاعتراف بأمر لم يرتكبها قط نتيجة لبعض وسائل التحقيق التي أتت باعترافات كاذبة تم الاستناد إليها في التحقيق مع آخرين. لذا، لم تكن التحقيقات التي تجري في المعتقلات تؤخذ بجدية من قبل فصائل الحركة الأسيرة في السجون المركزية.

ومن المشاكل التي واجهت الأجهزة الأمنية إخضاع أحد ما للتحقيق وعدم التمكن من الحصول على اعترافات منه. فهو على الرغم من عدم ثبوت شيء عليه، فإن التحقيق معه في زاوية الغرفة يعني أنه ملطخ الشرف والسمعة.<sup>١٣٥</sup> وكان هذا يبعث القلق والشعور بالظلم والخوف من تكرار ذلك مع آخرين.

وكان فكرة احتمال وجود عملاء في المعتقل بين المعتقلين صعبة الاحتمال. فليس من السهل احتمال فكرة أن الذي ينام بجانبك يتنصت عليك ويخونك أو يريد أن يلحق بك مزيداً من الأذى حتى وأنت في الأسر. وقد أحدث هذا ردات فعل قوية عند الأسرى اتجاه من اشتبه في تعاملهم مع جهاز المخابرات. وزاد من حدة الأمر أن الظروف القاسية والحرمان الذي عاشه المعتقلون وقمع السجنائين لم تكن لتحتمل فكرة التخاذل. كما أن ما واجهه الأسرى في غرف العار، والإيقاع بهم من قبل العملاء في هذه الغرف، جعل من المشتبه بهم محطة نقمة السجناء الأمنيين. لذا، لم يكن

هناك مجال للتعامل مع من كان يخضع للتحقيق بإنسانية، على اعتبار أنه لا يستحقها. على العكس من ذلك، فبعد الإخضاع كان يواجه المقاطعة الاجتماعية، ويتم تحويله لخدمة السجناء الآخرين.

ومع انتقال التجربة لـ "حماس"، لم يكن الأمر يتم بسهولة في المعتقلات. فقد كان الإخضاع يحتاج إلى قرار من مجلس الشورى، ويعتمد الملف من الخارج. هذه السياسة كانت مطبقة في السجون المركزية، وكانت التحقيقات قليلة جداً. أما تجربة المعتقلات، فكانت على النقيض من ذلك تماماً. ومع تزايد الاعتقالات العشوائية التي كانت في معظمها تطال صغار السن، عمدت المخابرات الإسرائيلية إلى إسقاط الكثيرين منهم، والزج بهم عند "حماس"، حتى تبدو الأخيرة وكأنها تنظيم مخترق. كما استخدمت المخابرات أسلوب الاعتراف المضلل، وهذا ما أدركته الحركة متأخراً، ما وقع جهازها الأمني في الكثير من الأخطاء. ولم يكن قرار الإخضاع في المعتقلات خاضعاً لقرار من مجلس الشورى؛ سواء في السجن أم في الخارج. في هذه المرحلة، كانت الإخضاعات تتم على البرش. وفي قسم (هـ) في النقب أخضع عشرون معتقلاً من أصل ٤٨ كانوا في القسم<sup>١٣٦</sup> وتعتبر فترة أو سولو من أكثر الفترات التي شهدت نشاطاً مكثفاً في عمليات الإخضاع، بالإضافة إلى كثرة حالات الوفاة أثناء التحقيق. لقد كانت هذه بلا شك مرحلة الهوس الأمني الأكثر وضوحاً في سلوك الأسرى اتجاه بعضهم البعض. لقد احتل الموضوع الأمني الأولوية في اهتمامات التنظيمات، ما أشاع أجواء من الخوف بين المعتقلين العاديين، الذي شعروا بأنهم قد يكونون ضحايا الإخضاعات القادمة.

## الإعدامات

أحضر نشطاء الانتفاضة الأولى معهم إلى ساحات السجون موضوع الإعدامات. ويدور الحديث عن إعدام أكثر من ٥٠ عميلاً، حيث لا تتوفر إحصائية واضحة لغياب التوثيق لتجربة الأسرى. لكن استناداً إلى شهادات المعتقلين الذين عاشوا تجربة الحركة الأسيرة في مراحل مختلفة، فإن الرقم الحقيقي يبدو أكبر من ذلك بكثير. ومع افتتاح معسكرات الاعتقال، فقد شهدت هي الأخرى العمل الأمني بجوانبه ومراحل كافة، وصولاً إلى



اتخاذ قرارات الإعدام بحق المتعاونين مع الاحتلال. وعلى الرغم من تقييد قرار الإعدام بمصادقة الجهات المسؤولة خارج المعتقل، فقد تمت عمليات الإعدام دون المصادقة، حيث تم تجاوز اللوائح بسبب ضغط عنصر الزمن و/أو الخوف من هروب المخضع، بحيث يمكن القول إن القرار كان يصدر من محاكمة سريعة ضمن ظروف غير صحية.<sup>١٣٧</sup>

درجت ثقافة الإعدامات وصارت نهجاً في السلوك الأمني، وكانت جزءاً من المنافسة بين الفصائل. فإذا أعدمت "فتح" وجب على الجبهة الإعدام، ... وهكذا. وبين العامين ١٩٨٩-١٩٩٢، برزت ظاهرة الإعدامات، وبخاصة في سجن النقب الصحراوي، وتحديداً في أقسام غزة، نظراً لحجم التحقيقات والإعدامات التي كانت تحدث.<sup>١٣٨</sup> وفي الوقت الذي كانت فيه فصائل م.ت.ف على رأس الحركة الأسيرة، كان هناك نشاط واضح في عمليات إعدام للعاملين، وبخاصة عند "فتح". ومع صعود التيار الإسلامي في مرحلة ما بعد أوسلو، فقد تم تقليد تجربة فصائل م.ت.ف دون الاستفادة من الثغرات التي سادت التجربة السابقة. وتميزت هذه الفترة بكثرة حالات الوفاة أثناء التحقيق، وحجم عمليات التحقيق التي كانت تتم دون مراعاة لأدنى الاعتبارات الإنسانية.<sup>١٣٩</sup> ويرى الإسلاميون أن تجربتهم في هذا الموضوع كانت متواضعة، وأنه كان هناك إمكانية للخطأ في تقدير المعلومة أو الحكم عليها، ما دفع لممارسات خاطئة أدت في بعض الحالات إلى حدوث وفاه أثناء التحقيق.<sup>١٤٠</sup> وفي الوقت الذي نصت فيه لوائح التنظيمات على عمليات الإعدام وكيفية المصادقة عليها، لم تسمح حركة "حماس" بعقوبة الإعدام داخل المعتقلات، حيث أكدت الحركة أنها وقفت في معتقل النقب موقفاً ثابتاً ضد الإعدام بهذه الطريقة. ويقول إسماعيل هنية إن حركة "حماس" في المعتقلات كان لديها قرار واضح جداً وملزم لكل المعتقلين بعدم تنفيذ أي حكم إعدام داخل السجن.<sup>١٤١</sup>

وإذا كانت "حماس" قد أخذت موقفاً متميزاً عن باقي الفصائل بتجنبها اتخاذ قرارات إعدام في المعتقلات، فإن ٩٥٪ من حالات الوفاة منذ منتصف التسعينيات كانت تحدث خلال تحقيقات "حماس" الأمنية، ما جعلها تمتاز بهذا الجانب. فكثير من الحالات لم تكن تستطيع أن تصمد أمام الوسائل التي استخدمها أفراد "حماس" في التحقيق.

دفعت الوفيات أثناء التحقيق والإخضاعات العشوائية "حماس" إلى إيقاف تحقيقاتها الأمنية بعد العام ١٩٩٥. وعمت براءات في كل الأشخاص الذين أخضعوا أو استجوبوا في تلك الفترة دون الاستناد إلى قرار مجلس الشورى التابع للحركة. وعالجت "حماس" ملف المعتقلين الذين توفوا وهم رهن التحقيق بإصدار براءات لهم، ودفع ديّات لأهاليهم، وذلك لتجاوز المشكلات التي قد تحدث مع عائلات المتوفين.<sup>١٤٢</sup>

كانت الوسائل التي تستخدم لتنفيذ قرار الإعدام بدائية؛ أي بما كان يتوفر عند المعتقلين. يقول أرسلان: كانت عمليات الإعدام تتم بطرق مختلفة ومتعددة منها الشنق بالحبل، أو الخنق. وينفذ هذا الأمر أحد الأفراد الذين يكلفهم التنظيم بالأمر. فمثلاً أعدمت "فتح" العميل مازن الفحماوي برباط حذاء. ويرى آخرون أنه كان يجري ضربهم بالشفرات أو السكاكين، إن توفرت. واستخدم البعض أعمدة الخيمات (الخازوق) التي دقت بها رؤوس العملاء. وقد تم إعدام ثلاثة بهذه الطريقة في قسم (أ) سجن النقب في العام ١٩٨٩/٨٨. كما جرى الإعدام عن طريق وضع جريان معبأ بالملح في الفم. وكانت هناك أمور تشغل المعتقلين أكثر تعقيداً من البحث عن الطريقة أو الوسيلة، وتتعلق باتخاذ القرار والمصادقة عليه، ومن الذي سيتبنى عملية الإعدام. لذا، كانت طريقة الإعدام تترك أحياناً لمن يقوم بالتنفيذ. وفي أحيان أخرى كانت العملية تتم بمساعدة آخرين. لكن شخصاً واحداً هو من كان يقوم بتحمل المسؤولية. وكانت تقدم، في العادة، لائحة اتهام ويحكم بالمؤبد هذه الوسائل هي التي توفرت في واقع الاعتقال، ولا يمكن الحديث عن طرق أقل شدة من تلك، لمحدودية الوسائل المتوفرة في السجون، وعدم توفر بدائل لتلك الطرق القاسية.

كانت عمليات الإعدام تتم في جو من الترحاب، ويصاحب ذلك تمجيد وهتاف للذين يخرجون بجثث العملاء أمام إدارة السجن.

مثلاً، في العام ١٩٩٠ كان هناك أكثر من سبع حالات إعدام في قسم (أ) وحده، في الوقت الذي كان عدد السجناء ٥ آلاف معتقل. وفي العام ١٩٩٥، ومع انخفاض عدد المعتقلين إلى أكثر من النصف، كان هناك ٥ حالات إعدام في قسم (هـ) أيضاً، ما يعني استمرار العمل وبالوتيرة نفسها على هذا الصعيد حتى ما بعد فترة أو سلو وقيام السلطة الفلسطينية.

## غرف العار

وفي النهاية، فإن كان قد حصل تغير واضح ولموس، فإن الجانب الأمني ومسألة العملاء لم يفقدا أهميتهما. فقد طور الإسرائيليون ما يسمى بـ (غرف العار). في البداية، كانت الحالة فردية. فحينما يجري التحقيق مع أحد العملاء في السجن، ويعترف بقذارته وبانحطاطه الوطني، ويشعر بالتهديد يسلم نفسه لإدارة السجن، حيث يوضع في الزنازين لحمايته، ويستمر وجوده هناك مدة طويلة تزيد على أشهر بل على سنوات أحياناً. ثم سلكت إدارة السجون سلوكاً آخر، بحيث أخذت تجمع هؤلاء الهاربين الساقطين في زنازين سجن الرملة. وبعد أن زاد عددهم فتحت لهم غرفة خاصة في قسم معزول في سجن نابلس، ونقلت بعضهم إلى قسم في سجن عسقلان. وهكذا ولدت أقسام العار في السجون. وزاد نشاط هذه الغرف وفعاليتها في الانتفاضة الثانية بشكل ملحوظ. وظلت غرف العملاء جزءاً من عملية التحقيق التي تجريها المخابرات الإسرائيلية مع المناضلين الفلسطينيين، لتضليلهم وانتزاع الاعترافات منهم.<sup>١٤٣</sup>

واستحدثت أساليب جديدة في هذه الغرف. فقد أدخل إليها شرفاء عديمو الخبرة، معتقدين أنها ضمن أقسام المعتقلين العاديين، وأدوا أدواراً معينة دون معرفة حقيقة هذه الغرف. وغالباً ما كان العملاء يولكون لهم مهمة "المخول الأمني" الذي على المعتقلين الجدد كتابة التقرير الاعتقالي له. وغالباً ما كان يتم ذلك على يد أشخاص لهم معرفة سابقة بالمعتقل القادم. وينتهي الأمر بأن يكتشف الاثنان بعد ذلك أنها قدما تقاريرهما، عبر عملاء غرف العار، للمخابرات الإسرائيلية.<sup>١٤٤</sup>

والملاحظ أنه تقلص عدد الهاربين إلى هذه الغرف في هذه التجربة بسبب وقف الإعدامات. كما يلاحظ أن حجم الاعترافات التي استطاعت المخابرات تحصيلها عبر غرف العار كان كبيراً، ما عكس ضعف التعبئة والجهل الأمني الذي رافق العمل النضالي في مرحلة الانتفاضة الثانية. وقد مثل هذا نجاحاً مضاعفاً لغرف العار. وشكلت هذه الغرف شكلاً إضافياً من أشكال التعذيب، أسهم إلى درجة كبيرة في هز ثقة الأسير بأهله وأصدقائه.<sup>١٤٥</sup>

## الثابت والمتغير في التجربة الأمنية

التغيرات التي طرأت على البنية التنظيمية طالت أيضاً عمودها الفقري: الأمن. ويرى كثيرون أنه من دون التحولات الحقيقية التي أصابت العمل الأمني ما كان لكثير من المتغيرات أن تحدث. فقد كان الأمن أول أدوات الهيئة المسؤولة والوسيلة الأكثر قدرة على الضبط والإلزام، والأكثر إخافة للفرد في حياة الأسرى. فكلمة واحدة كانت كفيلة بمحاصرته وتشويه صورته.

استخدم "الأمن" في منع انتقال العضوية من تنظيم إلى آخر. وتحت هذه الذريعة فرضت رقابة صارمة على تحركات الفرد. وبالذريعة نفسها انحلت العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. وفي إحدى الدراسات الأمنية لـ "حماس" في النقب، دار نقاش حول مسألة: هل يتم الذهاب ليلاً إلى الحمام بمرافقة شخص آخر أو دون مرافقته؟!<sup>١٤٦</sup> ولنا أن نتخيل حجم الضوابط التي عاشها الفرد تحت هوس الأمن، وحين صارت الرقابة والمتابعات والرصد بديلاً للتربية وتعزيز ثقة الأفراد بأنفسهم وبغيرهم. لقد تربي الفرد على الخوف من أن يحك شعره ويلمس أنفه، أو أن يرمش في حضور أحد ضباط الإدارة، خوفاً من أن يفسر ذلك بالسقوط والتعامل. وكان أكثر ما كان يثير الشبهات كثرة "البوسطات" والتنقل من سجن لآخر، أو الخروج للعيادة والزيارات وأثناء عد المعتقلين.<sup>١٤٧</sup> وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحركة الأسيرة، فإنها دفعت ثمناً باهظاً نتيجة التعامل الخاطيء مع هذا الموضوع. فتأثير الإخفاق كان أكبر من تلك النجاحات، وانعكاسات الفشل أعم. لقد شكل الموضوع الأمني سيقاً ضد الفردية والشلية، وترك أثره على الأفراد وعلاقاتهم.<sup>١٤٨</sup>

ويمكننا القول أن التحولات في الجانب الأمني، والتغير الذي طرأ في تعامل فصائل الأسرى معه، هو الوحيد الذي كان بقرار داخلي للحركة الأسيرة. وقد ساعدت العديد من العوامل على إنضاجه والخروج به في أواسط العام ١٩٩٧، ومنها:

- إدراك أطراف الحركة الأسيرة خطورة الممارسة وعدم استنادها إلى أسس قانونية أو معايير أخلاقية. كما أن عمليات التحقيق غدت لها مردودات سلبية على الواقع النفسي والمعيشي للأسرى.

إذ غدا الهاجس الأمني والخوف من الاتهام بـيُورق الأسرى، وبات الكل ينتظر دوره، الأمر الذي أفقد الحركة الأسيرة في كثير من المحطات عناصر قوتها.<sup>١٤٩</sup>

- المشاكل التي أثارها عمليات الإعدام في الخارج مع عائلات الذين توفوا في التحقيق الأمني، ومع غيرهم.<sup>١٥٠</sup>
- قيام السلطة الفلسطينية التي بدأت تضغط باتجاه إيقاف هذا الموضوع، وبملاحقة من يقومون به بناء على طلبات ذوي من أعدموا.<sup>١٥١</sup>
- ضعف الحالة التنظيمية عموماً عكس نفسه أيضاً على الجانب الأمني وأضعفه.<sup>١٥٢</sup>

ومع أنه كان لهذا الموضوع أثره وحساسية في الحركة الأسيرة، فإن ذلك لم يكن بأكثر أهمية من حساسيته للعائلات خارج المعتقل. فقد كانت آثاره تنتقل إليها مباشرة: فإما تنزوي العائلة إحساساً بالخجل مما حدث لابنها في السجن، وإما تكون ردة فعلهم عكسية تماماً تدفعهم للثأر والانتقام. وهكذا ثارت الخلافات في الخارج، وبخاصة عندما تعلق الأمر بقضية إعدام داخل السجن. وقد أدى هذا إلى رد فعل عكسي اتجاه الأمن كما يرى البعض. يقول احمد سليمان (سجين لخمس سنوات): أكثر ما يستغربه الإنسان هو تطرفنا في ممارسة هذه الظاهرة في البداية. لكن ما نعيشه اليوم هو أقرب إلى التطرف في العزوف عن ممارسة العمل الأمني، حيث لم تسد المعالجة المعتدلة في تناول هذا الملف لا في الماضي، ولا الحاضر.<sup>١٥٣</sup>

لهذه الأسباب مجتمعة، دُفعت الحركة الفلسطينية الأسيرة لمراجعة نهجها السابق في التعامل مع الجانب الأمني، وإن كانت هذه المراجعة لا تعني إنهاء التعامل مع الحالة الأمنية، بمعنى أن المسألة الأمنية ليست مغيبة، بل تمارس ولكن بطريقة تختلف عن الماضي المظلم.

شكل العام ١٩٩٧ الفاصل بين تجربة ممتدة من العام ١٩٧٠ وحتى ذلك التاريخ، وأسس للواقع الجديد ما بعد الانتفاضة الثانية. ونظراً لجسامة النتائج وخطورتها، أعادت الحركات الفلسطينية تقييم هذا النهج. فقد أعلن البعض بشكل واضح عن إيقاف عمليات التحقيق (الزوايا)، قاصراً

عمله على الأرشفة والمراقبة والتحفظ وإخراج هذه الملفات للجهات المعنية في الخارج، سواء أكانت رسمية كالسلطة أم غير رسمية كلبان أمن الفصائل.<sup>١٥٤</sup> ومن الملاحظ في هذه المرحلة أنه تم الاكتفاء بجمع المعلومات، أو استجواب بعض الحالات بشكل سري.<sup>١٥٥</sup> يقول بديع عمر: "لقد اختلف الوضع الآن، وتغيرت المعادلة، ولم يعد الهوس الأمني هو السيف المسلط على رقاب الناس. وغدا كل فصيل يبتدع الشكل والطريقة الحضارية في معرفة أعضائه ودرجة ومستوى نقائهم. ولعل في ذلك راحة وأريحية للجسم الاعتقالي، مع أن فلسفة الأمن يجب أن تبقى حاضره في قاموس الحياة الاعتقالية دون تلكؤ ودون عنجبية".<sup>١٥٦</sup>

## خاتمة

شكل الموضوع الأمني هاجساً للمعتقلين الفلسطينيين. فمنذ بداية التجربة تنبه المعتقلون لهذا الجانب، فنجحوا هنا وأخفقوا هناك. لكن من الواضح، من خلال المقابلات والبحث، أن الإخفاق كان أعم وأشمل من النجاح، في موضوع لا يغتفر الخطأ فيه لأنه يتعلق بمصير إنسان أولاً، ولأنه فوق ذلك أربك مجتمع الأسر وسمح للأمن بالسيطرة، عبر الخوف، على الحياة الداخلية للأسرى، وبخاصة سجن النقب الصحراوي.

إن تطرفنا في ممارسة هذا الجانب، واستعجالنا في تجهيز الملفات الأمنية تحت ضغط الوقت والخوف من هروب المخضعين، ورغبتنا في تحقيق نتائج سريعة حفاظاً على هيبة الجهاز الأمني في عيون الأسرى الآخرين، قد جعل الخطأ فادحاً، وينتهي أحياناً بموت بشر أو بتحويل من ينتهي التحقيق معهم إلى خدم لباقي المعتقلين. وكما قلنا، فقد شكل الجانب الأمني العمود الفقري للتجربة التنظيمية للحركة الأسيرة. وعليه، لا نبالغ إذا قلنا إنه لولا التغيرات التي طالت العمل الأمني لكان من الصعب الحديث عن تغيرات تنظيمية أخرى؛ مثل: نقل العضوية، مكانة المسؤول في التنظيم، الالتزام والامتثال لقرارات التنظيم. لقد كان التغيير في الجانب الأمني مدخلاً للتغيير في جوانب أخرى عموماً.

الفصل الرابع

الاستنتاجات





## الاستنتاجات

مرت الحركة الفلسطينية الأسيرة بالعديد من المتغيرات في نمط عملها وبرامجها، وبتغيرات جوهرية في آلياتها التنظيمية. فعقد السبعينيات لا يشبه مرحلة الثمانينيات من حيث شكل المؤسسة الاعتقالية وبروز الكادر التنظيمي. وشهدت هذه المرحلة حدوث الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ وما أضافته للحركة الأسيرة، ثم جاءت مرحلة أوصلو في التسعينيات، وما حملته من تأثيرات على مستوى الفرد الأسير والجماعة المنظمة. ثم دخلت بعد ذلك الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠١، واجتياح المدن الفلسطينية في نيسان من العام ٢٠٠٢، وما نجم عن ذلك من دخول سبعة آلاف معتقل جديد إلى السجون الإسرائيلية. ويمكن تلخيص أبرز هذه المتغيرات بما يلي:

أولاً- المتغير السياسي، وهو الذي أدخل العديد من المفاهيم في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وعلى الحزب السياسي بشكل خاص، وكان له انعكاسه في الحركة الأسيرة وأثره على الأداء التنظيمي للمعتقلين. وبما أن المعتقلين هم بالأساس نتاج لقضية وصراع سياسي، فقد كانوا من أكثر الفئات تأثراً بالواقع الجديد. وعندما أدرك الأسرى أنهم ليسوا الجزء الأساسي في الاتفاقات بين م.ت.ف والاحتلال، برزت مظاهر الإحباط. إذ لا يمكن الفصل بين الحالة الوطنية العامة التي تعيشها الساحة الفلسطينية وحالة الأزمة التي تعيشها القوى السياسية، وبين حال الحركة الأسيرة. فهي امتداد طبيعي لهذه القوى. ويصح القول إن تجربة الحركة الفلسطينية الأسيرة بعد أوصلو ليست هي قبلها من حيث شكل العلاقات الفصائلية. فقد شهدت الساحة الاعتقالية انقلاباً في موازين القوى، فشكلت "حماس" القوة الأولى في السجون. وفي الانتفاضة الثانية شهدت التجربة ما عرف بمرحلة توازن القوة بين "فتح" و"حماس"،

الأمر الذي خلق ضابطاً للعلاقات خفت معه الاعتداءات الجسدية بين التنظيمات، وأنشئت على إثره تحالفات علنية بين الاتجاهات الإسلامية من جهة، والاتجاه الوطني من جهة أخرى، استفادت منه الفصائل الصغيرة. ولم يكن صعود " حماس " وغياب الفصيل ذي الأغلبية المطلقة هو المتغير الوحيد، بل أيضاً صعود " الجهاد الإسلامي " الذي تجاوز فصائل اليسار في كثير من مواقع الأسر.

ثانياً- بالتطلع إلى التجربة منذ العام ١٩٨٨ إلى العام ٢٠٠٤، فقد رأى البعض أن الوجود المنظم للحركة الأسيرة صار في خطر، بمعنى أن جسم الحركة الأسيرة بشكل عام أصبح مهدداً في المرحلة التي أعقبت اتفاق أوسلو. إذ كان الاعتقاد السائد أن موضوع المعتقلين احتل أولوية في الاتفاق.<sup>١٧</sup> لكن هذا لم يكن اعتقاداً سليماً، حيث ترك الموضوع لمبادرات حسن النوايا الإسرائيلية. وهو ما جعل الأسرى يعيشون اغتراباً عن الواقع السياسي العام.

ثالثاً- منذ العام ١٩٩٣ والحركة الأسيرة تعيش حالة من المتغيرات المتسارعة التي رأى فيها العديد من الأسرى نتاجاً لنضوج وتراكم لتجربة امتدت لأكثر من ٣٥ عاماً، في حين رأى فيها آخرون حالة من الفوضى وترهل البنى التنظيمية التي سيطرت في الفترات السابقة.

وقد شملت التغيرات عمليات نقل العضوية من تنظيم إلى آخر، ورفع الرقابة عن علاقات الأفراد وتحركاتهم، ما أدى إلى تراجع التعصب للتنظيم وغياب التعبئة الإقصائية. لكن التغير لم يسر بكل المقاييس نحو الإيجاب، بل رافقه العديد من السلبيات كعودة التكتلات القائمة على منطق الشلة، والبلد، والمنطقة.

ويرى الباحث حسن عبد الله أن التنظيم شكل حضناً دافئاً وعصا غليظة، في الوقت ذاته، في علاقة الفرد بالجماعة في تجربة المعتقلين الفلسطينيين. ويبدو أن هذه العصا قد قصرت أو هذبت، وأن الأفراد بحثوا عن علاقات اجتماعية خارج تنظيماتهم دون حاجة لإذن الرقيب أو المسؤول، ومن دون أن يعني ذلك حالة من الفلتان. ولم يعد التنظيم الضابط لإيقاع التفاعل، حيث اتخذت الفردية متسعاً لها في حياة الأسر، وتوسع نطاق الحيز الاجتماعي الذي اقتصر في السابق على التنظيم الواحد فقط.

**رابعاً**— غاب، وإلى حد كبير، صراع الفصائل. لكن برزت ظاهرة الاعتداءات الجسدية حتى داخل التنظيم الواحد. فقد دخل جيل جديد إلى السجون دون أن يتلقى العناية الكافية في إطار التنظيم الذي ينتمي إليه، بل إن البعض لم يكن منظماً في الأصل. وكانت الأحكام الصادرة بحق هؤلاء كبيرة بسبب التحاق هؤلاء سريعاً بالمجال العسكري. وصعبت السيطرة أحياناً على هؤلاء وإخضاعهم للقوانين والأعراف التنظيمية. كما أن تقبل المعتقلين القدامى لهم وقدرتهم على استيعابهم كانت محدودة. وقد لوحظ غياب الكادر التنظيمي الذي لعب دوراً في الانتفاضة الأولى، وحلول القيادات الشابة محله. ومن الملاحظ أن التغييرات حملت في ثناياها ما هو إيجابي وما هو سلبي، وبالتالي أصبح ما تحتاجه الحركة الأسيرة هو وجود ثقافة داعمة، بحيث لا تظل رهينة التراجع في البنى التنظيمية.

**خامساً**— على الجانب الآخر، طالت التحولات الجانب الأمني وكيفية تعامل الحركة الأسيرة الفلسطينية معه، من حيث وسائل التحقيق وقرارات الإعدامات. وكان العام ١٩٩٧ فاصلاً بين نهجين: نهج التطرف والقسوة في التعامل مع المخضعين، والنهج الذي يلجأ إلى وسائل أكثر سلمية، ويقلل التحقيقات الأمنية، ويخفف من حالة الهوس الأمني الذي عاشته الحركة الأسيرة. وقد أدى هذا إلى تراجع عدد الهاربين إلى غرف العار.

**سادساً**— وفي النهاية، وعند الحديث عن المتغيرات في الأداء التنظيمي لمنظمات الأسرى، يمكن القول إنه لم يعد هناك حضور ثقافة داعمة للمتغيرات الإيجابية. فقد بقيت هذه التغيرات غير محمية بإطار تنظيمي قادر على تعزيزها والخروج بها من حالة الفوضى.

**سابعاً**— عاشت الأسيرات الفلسطينيات حالة من القطع في التجربة، فقد تم تحريرهن في مرحلة معينة، على عكس سجون الأسرى التي ظلت مليئة بالمعتقلين طوال الوقت. لذا كان على الأسيرات البدء من جديد عند إعادة فتح سجونهن، بكل ما يعنيه ذلك من انعدام للتجربة وما يحمله من تأثير على الحياة التنظيمية.



## المقابلات

أحمد جبارة "أبو السكر". أمضى ٢٧ عاماً في الأسر وصدرت بحقه أحكام مؤبدة عدة. أطلق سراحه في عهد حكومة أبو مازن. (أجريت المقابلة في: ؟؟؟؟)

أحمد سليمان. اعتقل خمس سنوات في الانتفاضين الأولى والثانية. أجريت المقابلة في ٢٧/٤/٢٠٠٤.

أرسلان أبو خضير. أمضى ٨ سنوات في السجن، واعتقل مرات عدة في الانتفاضين الأولى والثانية، وما زال رهن الاعتقال الإداري منذ العام ٢٠٠٢. أجريت المقابلة في ٨/٣/٢٠٠٤.

إسماعيل البطاط. اعتقل لفترات مختلفة، وما زال رهن الاعتقال الإداري منذ العام ٢٠٠٣. أجريت المقابلة في ١٢/٣/٢٠٠٤.

إسماعيل العمصي. سجين لأكثر من سبع سنوات خلال الانتفاضتين الأولى والثانية. أجريت المقابلة في ٣/٣/٢٠٠٤.

بديع عمر. اعتقل لفترات مختلفة بين العامين ١٩٨٣-٢٠٠٢، وأمضى عامين ونصف في الاعتقال الإداري. أجريت المقابلة في ٢٦/٢/٢٠٠٤.

رولاً أبو دحو. أمضت ٩ سنوات من محكوميتها البالغة ٢٥ عاماً. أجريت المقابلة في ١٠/٦/٢٠٠٤.

سامر الباز. اعتقل بين العامين ١٩٨٩-١٩٩٩، واعتقل إدارياً في الانتفاضة الثانية. أجريت المقابلة في ٢٥/٥/٢٠٠٤.

عبد الباسط معيطان. سجين لمدة ٦ سنوات، وما زال رهن الاعتقال الإداري. أجريت المقابلة في ٢٠/٢/٢٠٠٤.

عطاف عليان. أمضت ١٣,٥ عام في الأسر، واعتقلت إدارياً في الانتفاضة الثانية. أجريت المقابلة في ١٥/٦/٢٠٠٤.

محمود مسالمة. اعتقل لأكثر من عشر سنوات (٨٩-٩٩)، واعتقل إدارياً منذ العام ٢٠٠٤. أجريت المقابلة في ١٥/٥/٢٠٠٤.

نزار داوود. سجين لمدة ثلاث سنوات ونصف خلال الانتفاضتين الأولى والثانية.  
أجريت المقابلة في ٢٠/٣/٢٠٠٤.  
هاني جابر. أمضى ١٨ عاماً في الاعتقال، وعند اعتقاله لم يكن قد تجاوز سن  
السابعة عشرة. أجريت المقابلة في ٢٢/٤/٢٠٠٤

## المراجع

- الجهة الشعبية لتحرير فلسطين. بطولات في أقبية التحقيق، من إصدارات الجهة الشعبية، أوائل التسعينيات.
- الحركة الفلسطينية الأسيرة، الضحية تعترف، منظمات "فتح" في السجون، في الثمانينيات.
- دعنا، عبد العليم. معتقل النقب، دراسة اجتماعية سياسية، الخليل: رابطة الجامعيين، ط١، ١٩٩٣.
- دمج، ناصر. معتقل أنصار شاهد على جريمة العصر، جنين: الوكالة العربية للتوزيع، ط١، ١٩٩١.
- الرجوب، جبريل. زنزانة رقم ٧٠٤، تجربة معتقلي نفحة وجنيد، عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٥.
- سجن النقب الصحراوي. وثيقة داخلية: " دور اليسار والحركة الأسيرة"، ٢٠٠٤.
- صايغ، يزيد. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، ٢٠٠٢.
- عبد الرازق، هشام. الشمس في ليل النقب، رام الله: اتحاد الكتاب الفلسطينيين، ط١، ١٩٩١.
- عبد الله، حسن. الحزن الدافئ والعصا الغليظة، علاقة الفرد بالجماعة في تجربة المعتقلين الفلسطينيين، رام الله: نقابة الصحفيين، ط١، ٢٠٠٣.
- عنقاوي، حلمي. المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله: مطبعة الغد، ط١، ١٩٩٥.
- قاسم، عبد الستار، خالد الحروب، وآخرون. في الفكر السياسي لحماس، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢.
- قاسم، عبد الستار، وطلبتة. مقدمة في التجربة الاعتقالية، دار الأمة للنشر، ط١، ١٩٨٦.

- قراقرع، عيسى. الأسرى الفلسطينيين بعد أوسلو، رام الله: معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ط١، ١٩٩٨.
- قراقرع، عيسى وقدورة فارس وآخرون. هموم الحركة الأسيرة قي ظل السلام، كتاب رقم (٧)، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، مؤتمر مواطن. " أزمة الحزب السياسي الفلسطيني "، رام الله: مواطن، ط١، ١٩٩٥.
- مجموعة من معتقلي الجبهة الشعبية في السجون الإسرائيلية. فلسفة المواجهة خلف القضبان، إصدار الجبهة الشعبية، منتصف الثمانينيات.
- المركز الفلسطيني لقضايا السلام. سطور من ذاكرة التجربة، رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ط١، ٢٠٠٣.
- ملحق الحال، رام الله: جامعة بيرزيت، العدد الرابع، ٢٠٠٥.
- نزال، رائد. الإنسان القضية الموقف، ملحق الوثيقة الأمنية، قليلية: مكتب يافا للثقافة والإعلام، ط١، ٢٠٠٣.
- هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٨.



## الهوامش

- <sup>١</sup> بديع عمر. اعتقل لفرات مختلفة بين عامي ١٩٨٣-٢٠٠٢، وأمضى عامين ونصف في الاعتقال الإداري. مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في ٢٦/٢/٢٠٠٤.
- <sup>٢</sup> عيسى قراق و قدور فارس وآخرون. هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام، كتاب رقم (٧)، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ص ٢٧.
- <sup>٣</sup> دمج، ناصر. معتقل أنصار شاهد على جريمة العصر، جنين، الوكالة العربية للتوزيع، ط ١، ١٩٩١، من الخاتمة ص ٦١
- <sup>٤</sup> أرشيف النضالة العامة، سجن النقب، قسم هـ، شباط ٢٠٠٤.
- <sup>٥</sup> إسماعيل العمصي. مقابلة خاصة بالبحث، شباط ٢٠٠٤.
- <sup>٦</sup> رولا أبو دحو. مقابلة خاصة بالبحث، آذار ٢٠٠٤.
- <sup>٧</sup> مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان. هذا الشهر، تموز ١٩٩١، المجلد (٤)، عدد ٧، ص ٦٦.
- <sup>٨</sup> مؤيد عبد الصمد، ندوة أسرى عسقلان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢، ص ٥١
- <sup>٩</sup> المصدر نفسه، ص ٤٩
- <sup>١٠</sup> العمصي، مصدر سابق.
- <sup>١١</sup> عبد العليم دعنا. معتقل النقب الصحراوي؛ دراسة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٩٣، ص ٨٨
- <sup>١٢</sup> إسماعيل البطاط، مقابلة خاصة بالبحث أجريت في ١٢/٣/٢٠٠٤.
- <sup>١٣</sup> وليد أبو دقة، معتقل منذ العام ١٩٨٦، وحكم عليه بالمؤبد، انتمى إلى حزب التجمع الوطني بعد إنشائه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢، ص ٥١
- <sup>١٤</sup> العمصي، مصدر سابق.
- <sup>١٥</sup> اعتقلت في الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، وحكمت ١٥ عاماً، وفي الانتفاضة الثانية اعتقلت إدارياً.
- <sup>١٦</sup> عفاف عليان، مقابلة خاصة بالبحث أجريت في ١٥/٦/٢٠٠٤.
- <sup>١٧</sup> خالد الهندي. التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٠. ص ٦١
- <sup>١٨</sup> العمصي، مصدر سابق.
- <sup>١٩</sup> عبد الله، حسن. الحزن الدافئ والعصا الغليظة، علاقة الفرد بالجماعة في تجربة المعتقلين الفلسطينيين، رام الله: نقابة الصحفيين، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٣.
- <sup>٢٠</sup> الوثيقة الداخلية للحركة الأسيرة.

<sup>٢١</sup> انظر الوثيقة الاعتقالية - الحركة الأسيرة.

<sup>٢٢</sup> بديع عمر، مصدر سابق.

<sup>٢٣</sup> عبد الباسط معيطان. مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في ٢٠/٢/٢٠٠٤.

<sup>٢٤</sup> إسماعيل البطاط. مصدر سابق.

<sup>٢٥</sup> العمصي. مصدر سابق.

<sup>٢٦</sup> العمصي. مصدر سابق.

<sup>٢٧</sup> عطف عليان. مصدر سابق.

<sup>٢٨</sup> سامر الباز (سجين لعشرة أعوام، ٨٩-٩٩، واعتقل إدارياً في الانتفاضة الثانية). مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في أيار ٢٠٠٥.

<sup>٢٩</sup> العمصي. مصدر سابق.

<sup>٣٠</sup> الباز. مصدر سابق

<sup>٣١</sup> معيطان. مصدر سابق.

<sup>٣٢</sup> الباز. مصدر سابق.

<sup>٣٣</sup> العمصي. مصدر سابق.

<sup>٣٤</sup> بديع عمر. مصدر سابق.

<sup>٣٥</sup> الباز. مصدر سابق.

<sup>٣٦</sup> عبد الله. الحُضن الدافئ والعصا الغليظة، ص ٣١.

<sup>٣٧</sup> أحمد جبارة، أبو السكر (أمضى ٢٧ عاماً في الأسر، وصدرت بحقه أحكام مؤبدة عدة. أطلق سراحه في عهد حكومة أبو مازن. مقابلة خاصة بالبحث أجريت في تاريخ (؟؟؟؟؟؟)).

<sup>٣٨</sup> أرسلان أبو خضير (أمضى ٨ سنوات في السجن، واعتقل مرات عدة في الانتفاضتين الأولى والثانية، وما زال رهن الاعتقال الإداري منذ العام ٢٠٠٢). مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في ٨/٣/٢٠٠٤.

<sup>٣٩</sup> محمود مسالمة (اعتقل لأكثر من ١٠ سنوات (٨٩-٩٩)، كما اعتقل إدارياً منذ العام ٢٠٠٤). مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في ١٥/١٥/٢٠٠٤.

<sup>٤٠</sup> الحُضن الدافئ والعصا الغليظة، مصدر سابق، ص ٣٢.

<sup>٤١</sup> معيطان. مصدر سابق.

<sup>٤٢</sup> أبو السكر. مصدر سابق.

<sup>٤٣</sup> "سطور من ذاكرة التجربة". ورشة عمل نظمها المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بمرام الله: ٣٠/١٢/٢٠٠٢.

<sup>٤٤</sup> هاني جابر (أمضى ١٨ عاماً في الاعتقال. وعند اعتقاله لم يكن قد تجاوز سن السابعة عشرة). مقابلة خاصة بالبحث، أجريت في ٢٢/٤/٢٠٠٤.

- <sup>٤٥</sup> الباز. مصدر سابق.
- <sup>٤٦</sup> عنقاوي، حلمي. المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله مطبعة الغد، ط ١، ١٩٩٥، ص ٥٠٩.
- <sup>٤٧</sup> الرجوب، جبريل. زنزانة رقم ٧٠٤، تجربة معتقلي نفحة وجنيد، عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٥، ص ١١.
- <sup>٤٨</sup> بديع عمر. مصدر سابق.
- <sup>٤٩</sup> العمصي. مصدر سابق.
- <sup>٥٠</sup> كراس الحركة الأسيرة: الوثيقة الداخلية، سجن النقب.
- <sup>٥١</sup> الهندي. مصدر سابق، ص ١٤٧.
- <sup>٥٢</sup> معيطان. مصدر سابق.
- <sup>٥٣</sup> نزار داود. (سجين لمدة ٣ سنوات ونصف خلال الانتفاضتين الأولى والثانية). مقابلة خاصة بالبحث أجريت في ٢٠/٣/٢٠٠٤..
- <sup>٥٤</sup> أحمد سليمان (اعتقل لخمس سنوات في الانتفاضتين الأولى والثانية). مقابلة خاصة بالبحث أجريت في ٢٧/٤/٢٠٠٤.
- <sup>٥٥</sup> الحركة الأسيرة ودور اليسار. وثيقة داخلية، النقب.
- <sup>٥٦</sup> مسالمة. مصدر سابق.
- <sup>٥٧</sup> الهندي. مصدر سابق، ص ١١٦.
- <sup>٥٨</sup> أرسلان، مصدر سابق.
- <sup>٥٩</sup> عطاف عليان. مصدر سابق.
- <sup>٦٠</sup> الهندي. مصدر سابق، ص ١٧٢.
- <sup>٦١</sup> كراس الحركة الأسيرة الوثيقة الاعتقالية.
- <sup>٦٢</sup> بديع عمر. مصدر سابق.
- <sup>٦٣</sup> عطاف عليان. ورولا أبو دحو. مصدر سابق.
- <sup>٦٤</sup> معيطان. مصدر سابق.
- <sup>٦٥</sup> قاسم، عبد الستار، وطلبتة. مقدمة في التجربة الاعتقالية، (مكان النشر؟): دار الأمة للنشر، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٣٩.
- <sup>٦٦</sup> عنقاوي، مصدر سابق. ص ٣٢٦
- <sup>٦٧</sup> يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ص ٨٨٠.
- <sup>٦٨</sup> علي الجرباوي. "الانتفاضة مدخل الأخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣.
- <sup>٦٩</sup> معيطان. مصدر سابق.

- ٧٠ مسألة. مصدر سابق.
- ٧١ البطاط. مصدر سابق.
- ٧٢ جابر. مصدر سابق.
- ٧٣ المصدر السابق.
- ٧٤ خالد الحروب، عبد الستار قاسم، عبد الله عيد. دراسة في الفكر السياسي لحماس ١٩٨٧ - ١٩٩٦، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ص ٢٦٩.
- ٧٥ الهندي، مصدر سابق، ص ٨٠.
- ٧٦ نزار داوود. مصدر سابق.
- ٧٧ جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٨، ص ٩٨.
- ٧٨ قراقع وقدورة. مصدر سابق، ص ٤٥
- ٧٩ هلال. مصدر سابق، ص ٩٨.
- ٨٠ المصدر السابق، ص ٩٦.
- ٨١ معيطان. مصدر سابق.
- ٨٢ معيطان. مصدر سابق.
- ٨٣ مسألة. مصدر سابق.
- ٨٤ أرسلان. مصدر سابق.
- ٨٥ معيطان. مصدر سابق.
- ٨٦ هاني جابر. مصدر سابق.
- ٨٧ أرسلان. مصدر سابق.
- ٨٨ بديع عمر. مصدر سابق.
- ٨٩ العمصي. مصدر سابق.
- ٩٠ حقوق الناس، ١٩٩٧.
- ٩١ قراقع. الأسرى الفلسطينيون بعد أوسلو، ص ٨٩، و ص ١٠٩.
- ٩٢ مسألة. مصدر سابق.
- ٩٣ أرسلان. مصدر سابق.
- ٩٤ قراقع وقدورة. مصدر سابق، ص ١٢.
- ٩٥ المصدر السابق، ص ١٠.
- ٩٦ معيطان. مصدر سابق.
- ٩٧ معيطان. المصدر السابق.
- ٩٨ الباز. مصدر سابق.

- ٩٩ أرشيف وإحصائيات النضالية العامة، سجن النقب، نيسان، ٢٠٠٤.
- ١٠٠ معيطان. مصدر سابق.
- ١٠١ العمصي. مصدر سابق.
- ١٠٢ جابر، مصدر سابق.
- ١٠٣ معيطان. مصدر سابق.
- ١٠٤ بديع عمر. مصدر سابق.
- ١٠٥ معيطان. مصدر سابق.
- ١٠٦ جابر. مصدر سابق.
- ١٠٧ معيطان. مصدر سابق.
- ١٠٨ العمصي. مصدر سابق.
- ١٠٩ **ملحق الحال** (يصدر مع صحيفة الأيام)، عدد ٤، ٣-٥-٢٠٠٥، ص ٥.
- ١١٠ معيطان. مصدر سابق.
- ١١١ أبو السكر. مصدر سابق.
- ١١٢ المصدر نفسه، ص ٩٧.
- ١١٣ هشام عبد الرازق. **الشمس في ليل النقب**، رام الله: اتحاد الكتاب الفلسطينيين، ١٩٩١.
- ١١٤ **الضحية تعترف**. إصدار الحركة الأسيرة، منتصف الثمانينيات.
- ١١٥ **الظافرون بالعار**. إصدارات الجبهة الشعبية. ١٩٩٠
- ١١٦ **بطولات في أقبية التحقيق**. إصدار مجموعة من أعضاء الجبهة الشعبية في السجون ١٩٨٥ - ١٩٩٠.
- ١١٧ يزيد صايغ. مصدر سابق، ص ٨٨٨.
- ١١٨ تقرير صادر عن "أمّنتي"، ١٩٩١.
- ١١٩ بديع عمر. مصدر سابق.
- ١٢٠ **ثقافة تحت القيد**، ورشة عمل، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٢.
- ١٢١ حسن عبد الله. مصدر سابق، ص ٣٦.
- ١٢٢ البطاط. مصدر سابق.
- ١٢٣ رائد نزال. مصدر سابق، ص ٩٤.
- ١٢٤ جابر. مصدر سابق.
- ١٢٥ جدعون ليفي. الملحق الأسبوعي لهآرتس، ٢٧/١٢/١٩٩٦.
- ١٢٦ أرسلان. مصدر سابق.
- ١٢٧ الهندي. ص ٩٨.

- ١٢٨ شهادة مقدمة من المعتقل (ع) من سجن مجدو إلى منظمة بتسيليم، أيلول ١٩٩٦.
- ١٢٩ المصدر نفسه. شهادة مشفوعة بالقسم إلى "بتسيليم"، أيلول 1996 (م، ع)،
- ١٣٠ البطاط. مصدر سابق.
- ١٣١ معيطان. مصدر سابق.
- ١٣٢ البطاط. مصدر سابق.
- ١٣٣ رائد نزال. مصدر سابق.
- ١٣٤ عمر. مصدر سابق.
- ١٣٥ الباز. مصدر سابق.
- ١٣٦ المصدر السابق.
- ١٣٧ مسالة، مصدر سابق.
- ١٣٨ الهندي، مصدر سابق، ص ١٠١.
- ١٣٩ أمجد سليمان. مصدر سابق.
- ١٤٠ المصدر السابق.
- ١٤١ معيطان. مصدر سابق.
- ١٤٢ الهندي. مصدر سابق، ص ١٠٠.
- ١٤٣ مسالة. مصدر سابق.
- ١٤٤ فلسفة المواجهة وراء القضبان، ص ٢١٤.
- ١٤٥ المصدر السابق، ص ٢١٥
- ١٤٦ "الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية واقع ليس بأحسن من أبي غريب"، القدس، ص ١٩، ٢٤/٥/٢٠٠٤.
- ١٤٧ الهندي، مصدر سابق، ص ١٤
- ١٤٨ البطاط، مصدر سابق.
- ١٤٩ العمصي. مصدر سابق.
- ١٥٠ بديع عمر. مصدر سابق.
- ١٥١ أرسلان. مصدر سابق.
- ١٥٢ البطاط. مصدر سابق.
- ١٥٣ العمصي. مصدر سابق.
- ١٥٤ أمجد سليمان. مصدر سابق.
- ١٥٥ بديع عمر. مصدر سابق.
- ١٥٦ هاني. مصدر سابق.
- ١٥٧ بديع عمر. مصدر سابق.

## منشورات مواطن

### سلسلة دراسات وأبحاث

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديجم التحول

جونى عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلفى باومغرتن

تقاسيم زمار الحى - مقالات

فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)

ساري حنفي وليندا طبر

الحدثة المتفجرة طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

صفا: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨

مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر

سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية

عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والأفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠

عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة

الاقصى

مجدي المالكى واخرون

استطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق

العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية



## سلسلة مداخلات واوراق نقدية

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الراهب الكوري .. سَفَرٌ وأشياء أخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقاة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء

تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات

مستقبلية

وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين

علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى

عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

زياد ابو عمرو وآخرون

الديمقراطية الفلسطينية

موسى بديري وآخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة

اسامة حلبي وآخرون

## الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربي الحصري وآخرون  
الدستور الذي نريد  
وليم نصار

## سلسلة أوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سميح شبيب  
دراسات اعلامية

تحرير: سميح شبيب  
الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي  
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي  
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤

سميح شبيب  
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي  
خليل عثمانة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين  
خول الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة  
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن  
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين  
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين  
علي الجرباوي

## سلسلة التجربة الفلسطينية

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان  
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين  
وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عودة

الجرى الى الهزيمة  
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب  
زهير الجزائري  
البحث عن الدولة  
ممدوح نوفل

### سلسلة مبادئ الديمقراطية

|                      |                           |
|----------------------|---------------------------|
| المحاسبة والمساءلة   | ما هي المواطنة؟           |
| الحريات المدنية      | فصل السلطات               |
| التعددية والتسامح    | سيادة القانون             |
| الثقافة السياسية     | مبدأ الانتخابات وتطبيقاته |
| العمل النقابي        | حرية التعبير              |
| الاعلام والديمقراطية | عملية التشريع             |

### سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية  
رجا بهلول  
حالات الطوارئ و ضمانات حقوق الانسان  
رزق شقير  
الدولة والديمقراطية  
جميل هلال  
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق  
منار شوربجي  
سيادة القانون  
اسامة حلبي  
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية  
فاتح عزام  
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية  
حلیم بركات

### سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية  
جميل هلال، عزمي الشعبي وآخرون  
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
سناء عبيدات  
دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم  
احمد مجدلاوي، طالب عوض